وصف المشروع

تنفيذ مبادىء وممارسات نظام المعلومات البيئية المشتركة في منطقة جنوب سياسة الجوار الأوروبي ـ آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشتركة

1. السياق

يبني المشروع على المشروع الإقليمي الممول من قبل الاتحاد الأوروبي بعنوان "نحو نظام معلومات بيئية مشتركة في الجوار الأوروبي" (بقيمة 5,7 مليون يورو) والذي قامت الوكالة الأوروبية للبيئة بتنفيذه في الفترة منذ عام 2010 وحتى آذار 2015. عمل مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة في الجوار الأوروبي على تقديم الدعم إلى السلطات البيئية والإحصائية في ست عشرة دولة شريكة في مناطق كل من شرق وجنوب الجوار الأوروبي بهدف تشجيع تبني مبادىء المعلومات البيئية المشتركة. أحد المنجزات الرئيسية المتحققة في منطقة جنوب سياسة الجوار الأوربي خلال فترة تنفيذ المشروع هو تمرين إعداد التقرير الأول لمبادرة أفق 2020 المتوسط حول المجموعة الرئيسية للمؤشرات الإقليمية وإنتاج التقرير، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط بعنوان "نحو نظم معلومات بيئية مشتركة" الذي تم تقديمه للاجتماع الوزاري حول البيئة والتغير المناخي للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في 13 أيار / مايو 2014 في أثينا / اليونان. يقدم التقرير خط أساس متيناً لمزيد من التعاون مع دول جنوب الجوار الأوروبي من حيث مواصلة دعم إنتاج ومشاركة بشكل منتظم بيانات ومؤشرات ومعلومات ذات جودة وذات صلة بالعمل في المرحلة الثانية من أجل إنجاز الهدف الكلي لمبادرة أفق 2020 وهو إزالة تلوث البحر المتوسط بحلول عام 2020.

1-1 السياق الإقليمي: تعزيز التعاون لخفض التلوث البحري

إن الأفعال الحالية بشأن دعم تطوير نظام المعلومات البيئية المشتركة في منطقة جنوب الجوار الأوروبي، والبناء على مخرجات المشروع السابقة وعلى جهود معاهدة برشلونة بشأن خفض التلوث، ترتبط بشكل وثيق مع المشاريع الأخرى الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي التي سوف تعمل على تنفيذ فعاليات مبادرة أفق 2020 في مناطق جنوب الجوار الأوروبي في فترة السنوات القادمة (2015 – 2020). ولمّا كان الهدف العام هو ضمان الانسجام والتناغم ما بين التقارير البيئية على المستوى الإقليمي من أجل عملية صنع قرار أكثر فعالية، فإنه من المتوقع البناء على مجموعة من النشاطات والمبادرات الأخرى الساعية للتقريب ما بين وتسهيل جهود الدول في الاستجابة للطلبات المتزايدة ذات الصلة بالبيانات البيئية ورفع التقارير.

إن مبادرة أفق 2020 من أجل متوسط أنظف والتي تم بحثها في القاهرة في عام 2006[1] وتم التأكيد عليها في أثينا[2] في أيار / مايو 2014 بحيث تكون أداة التحذير الرائدة لدى الاتحاد من أجل المتوسط، وبالتالي لدى الاتحاد الأوروبي، في التعاون بشأن البيئة مع دول إقليم المتوسط. وبالرغم من وجود عدد من الأدوات والمشاريع لدعم التعاون ضمن دول المتوسط، فإن دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مبادرة أفق 2020 قد تجسّد بشكل رئيسي من خلال ثلاثة مشاريع ممولة من قبله (تم تنفيذها في فترة الأعوام 2010 – 2015) لدعم ثلاثة مكونات مختلفة في مبادرة أفق 2020 وهي: برنامج استثمار المناطق الساخنة في المتوسط MEHSIP – مرفق تحضير وتنفيذ المشروع، مُكوّن التلوث والاستثمار في مبادرة أفق 2020، وبناء القدرات ـ برنامج المتوسط للبيئة، ونظام المعلومات البيئية المشتركة في مبادرة الجوار الأوروبي والذي تنفذه الوكالة الأوروبية للبيئة دعماً لمُكوّن المراجعة والرصد والبحوث (لطفاً أنظر الشكل 1).

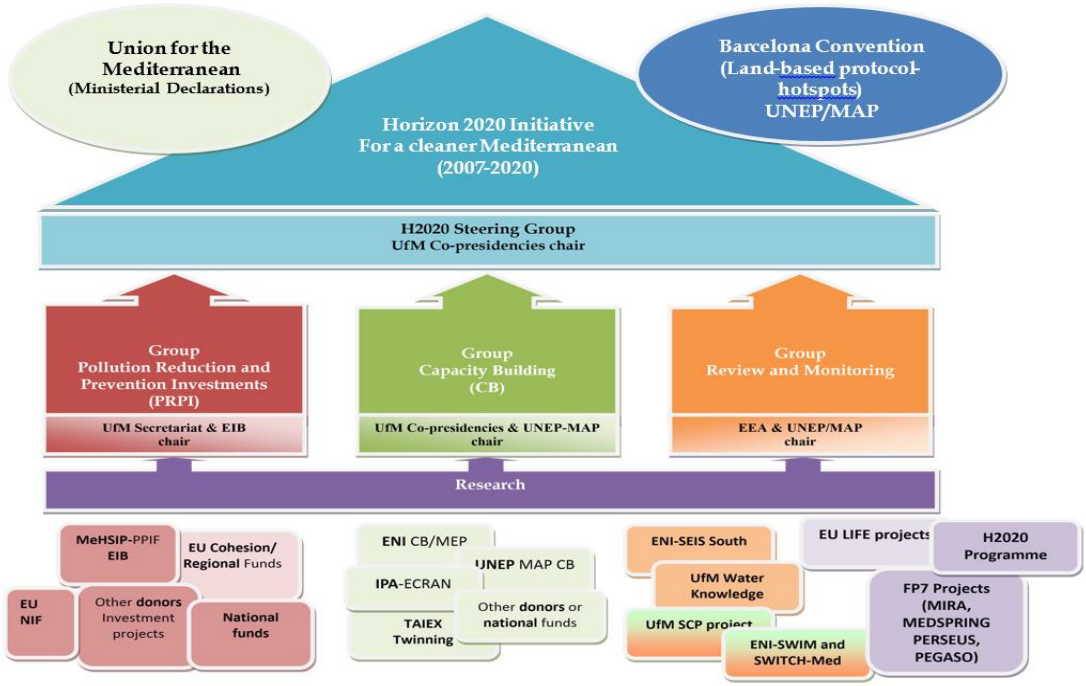

الشكل رقم 1: مخطط مبادرة أفق 2020 لمتوسط أنظف والمكونات الداعمة

إن البرنامج الإقليمي للاتحاد الأوروبي ووثيقة إستراتيجية مبادرة الجوار الأوروبي لجنوب المتوسط (للأعوام 2014-2020) وبرنامجها للمؤشرات متعدد السنوات (2014-2017) يُشير أيضاً بوضوح في

[1] إعلان القاهرة http://ec.europa.eu/environment/archives/enlarg/med/pdf/cairo_declaration_en.pdf; ، الجدول الزمني لمبادرة أفق 2020 للسنوات 2007-2013 http://ec.europa.eu/environment/archives/enlarg/med/pdf/2020_timetable_phase1_en.pdf

[2] http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2014/05/20140515_UfM_declaration_FINAL_compromiseeditorial-changes.pdf

الهدف رقم 2 بناء شراكات للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية، والإدارة المتكاملة للمياه، وتنفيذ خارطة طريق مبادرة أفق 2020.

لقد أعطى الاجتماع الوزاري حول البيئة والتغير المناخي للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في أيار / مايو 2014 في أثينا / اليونان قوة دافعة جديدة لهذا التعاون. فالإعلان الختامي للاجتماع (أنظر الحاشية رقم 2) الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع يدعو إلى تعزيز التعاون في مجالات خفض التلوث البحري ـ إطلاق المرحلة الثانية لمبادرة أفق 2020، والاستهلاك والانتاج المستدام، والتغير المناخي، وموضوعات أخرى ذات الاهتمام الإقليمي مثل توفير حماية أفضل للتنوع البيئي البحري. التزم الإعلان بالتعاطي مع الاحتياجات القائمة للبيانات من خلال تطبيق مبادىء نظم المعلومات البيئية للمشتركة بما يتوافق مع الالتزامات بموجب قرار نهج النظام البيئي[3] في معاهدة برشلونة، وكذلك المساهمة في البرنامج الإقليمي للرصد المتكامل. وبناءً على هذا الأساس والتوجهات الإستراتيجية المحددة بموجب الاجتماع الوزاري 2014 في أثينا، تم إعداد برنامج عمل المرحلة الثانية لمبادرة أفق 2020 والموافقة عليه في اجتماع المجموعة التوجيهية للمبادرة في برشلونة بتاريخ 17 كانون أول / ديسمبر 2014. وبحسب برنامج العمل هذا، فإن النشاطات المُتوقعة لمُكوّن المراجعة والرصد الذي تشرف عليه كل من الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط تتمحور حول الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

1) تعزيز أنظمة المعلومات الوطنية المثلى مما يسمح بعملية إنتاج منتظمة للتقارير ومشاركة بيانات مستندة إلى مؤشرات.

2) التوسع في الأولويات الحالية لمبادرة أفق 2020 مع تركيز خاص على المياه، والنفايات الصلبة والانبعاثات الصناعية، وتحديد مجالات الأولوية والتعامل معها.

3) ضمان استدامة إدارة عمليات مراجعة مبادرة أفق 2020.

4) تشجيع دمج مخرجات مراجعة مبادرة أفق 2020 في عملية صنع السياسة على المستويْن الإقليمي والوطني.

وسيتم إيلاء تركيز خاص في مجال بناء قدرات الدول في مجال الرصد المتكامل، وفي تحسين إعداد التقارير حول التلوث الصناعي، وفي ضمان استدامة الجهود المبذولة لتقييم مستوى الامتثال. وعلاوة على ذلك، سيتم ضمان التكاملية والتناغم والانسجام ما بين المكوّنات الثلاثة لمبادرة أفق 2020 من أجل إدماج نتائج الرصد والتقييم في عملية تشكيل السياسة بشكل أكثر فعالية.

[3] http://195.97.36.231/dbases/CoPDecisions/2013_IG21_CoP18/13IG21_09_Annex2_21_03_ENG.pdf

وفيما يتصل بالسياق الإقليمي، فإن أمراً هاماً آخر تتم مراعاته وهو استراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة التي تم تبنيها مؤخراً. حيث سيزود إطار عمل السياسة لهذه الإستراتيجية بنسختها الثانية[4] التوجيه الضروري حول احتياجات الرصد والتقييم وذلك للمُضيّ قدماً في تحقيق مستقبل مستدام للمتوسط.

وبمراعاة حقيقة أن التعاون المستمر في مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة هدفه مواصلة دعم بناء قاعدة معرفة شاملة في الإقليم، فإنه من الأهمية بمكان تأكيد وجود روابط وثيقة مع القضايا المُشتركة مثل مراجعة استراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة، وإطار العمل الإقليمي للتكيّف مع التغيّر المناخي[5] والتي هي قيد الإعداد من خلال شراكة المتوسط، حيث تهدف كلا الوثيقتين إلى إعداد مؤشرات. إن ضمان التكاملية مع هذا العمل في الإقليم، والاستجابة للأولويات الناشئة ذات الصلة بهذه العمليات سوف تؤثر أيضاً على الأنشطة التي سيتم تنفيذها بموجب هذا العمل. علاوة على ذلك، فإن إعداد خطة العمل حول الاستهلاك والإنتاج المستدام للمتوسط[6] (كما تم الطلب في اجتماع اسطنبول في كانون أول / ديسمبر 2013) والمصادقة الرسمية عليها في الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في أثينا قد تمّ بعد إجراء مشاورات مكثفة.

إن بناء قاعدة معرفة نظام معلومات بيئية مشتركة والمشاركة على المستوى المناسب في الدول الشريكة هو في محور اهتمام نشاطات المشروع الذي تنفذه الوكالة الأوروبية للبيئة، وتم استكماله وتقديم الدعم الكبير له من قبل أنشطة المجموعات الفرعية لمُكوّن الرصد والرقابة في مبادرة أفق 2020. وكان التفاعل ما بين هذه المجموعة ومنسقي المشروع المرشحين على مستوى الدولة على مدى السنوات القليلة الماضية نشطاً في أغلبية الحالات مع وجود خطوط فاصلة رفيعة فيما بينها من حيث المسؤوليات. من المتوقع أن التعاون المستمر ضمن مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة، والذي تديره بالتشارك كل من الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط وبالتشاور الوثيق مع نشاطات تعاون إقليمية أخرى سيؤدي إلى تشجيع التنسيق الوثيق لكافة تلك العناصر مما يُساهم في بناء فهم مشترك على المستوى الوطني إضافة إلى تكوين نهج موحد في إدارة المعلومات البيئية ومشاركتها على المستوى الإقليمي. سوف يعتمد التنفيذ الفعال على استمرار التفاعل الوثيق ما بين مجموعة الرصد والمراقبة في مبادرة أفق 2020 وإدارة المشروع، إضافة إلى الربط مع خبرات مشروع نظم المعلومات البيئية المشتركة والممارسات المثلى على المستوى الأوروبي.

[4] النسخة الثانية من استراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة تم إرسالها للمصادقة الرسمية من قبل الأطراف المتعاقدة في معاهدة برشلونة في الاجتماع التاسع عشر للجنة (شباط / فبراير 2016)

[5] الهدف الكلي لإطار العمل هو تحديد وإعداد نهج إقليمي للتكيف مع التغير المناخي في بيئة المتوسط البحرية والساحلية، والأولويات الإقليمية المشتركة من أجل زيادة مستوى تحمل الأنظمة البيئية والبنى التحتية والمجتمعات في المتوسط تجاه التغير المناخي.

[6] ttps://www.switchmed.eu/en/policy-maker-corner/regional-actions/consultation-phase

2-1 السياق القطاعي: طلب سياسة عليا حول بناء قاعدة معرفة سليمة بشأن حالة البيئة البحرية في المتوسط

قام الاتحاد الأوروبي بإعداد سياسة شاملة وإطار عمل تنظيم المصادر المائية والبحرية، تحديداً *قانون إطار عمل المياه* WFD و *قانون إطار عمل الإستراتيجية البحرية* MSFD واللذيْن مبادؤهما وخبراتهما المتحققة ذات صلة بدول جنوب الجوار الأوروبي. قام *المؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي حول المياه لعام 2008* المنعقد في الأردن بإعداد وصياغة إستراتيجية للمياه في المتوسط SWM للأعوام 208 – 2010. وبالرغم من أن الوزراء أخفقوا في تبني هذه الاستراتيجية، فإن المبادىء التوجيهية للاستراتجية مقبولة بشكل واسع، وتبقى أداة سياسة بحكم الواقع للإقليم، فقد عملت على توجيه الأنشطة الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي، ومنها *مشروع الإدارة المتكاملة للمياه المستدامة* SWIM المنفذ حالياً. في عام 2014 صادق كبار مسؤولي الإتحاد من أجل المتوسط UfM على مشروع *"نحو منصة معرفة المياه في المتوسط"*. هذا المشروع، الذي قام كل من *المكتب الدولي للمياه* و *معهد المتوسط للمياه* بالترويج لأنشطته وفعالياته، يهدف إلى تسهيل إنتاج معلومات المياه ومشاركتها مع كافة الجهات المعنية في البلدان الستة المشاركة بالمشروع التجريبي وهي: الأردن، لبنان، موناكو، المغرب، إسبانيا، وتونس. سوف يُساهم المشروع في إيجاد أساس مشترك لتطوير أنظمة وطنية لمعلومات المياه، وتحسين عمليات الحوار والتخطيط، وإتاحة المعلومات وتوفيرها بسهولة لدى كافة الجهات المعنية. وعلاوة على ذلك، فإن تنظيم البنية التحتية للبيانات المشتركة التي أسسها المشروع سوف تساعد على الأغلب في إيجاد بيانات ذات قيمة مضافة من حيث الخدمات التي تتجاوز نطاق المياه، وبالتالي تساهم في النمو المستدام في دول المتوسط، وتوفير خط أساس مستقر لجذب الاستثمارات إلى الإقليم. وسيكون الهدف النهائي لمنصة معرفة المياه في المتوسط هو تطوير أدوات رصد لإدارة مصادر المياه المتكاملة والتكيّف مع التغيّر المناخي.

في عام 1999، قامت الدول الأطراف في معاهدة برشلونة بتبني *برنامج عمل إستراتيجي للتصدي لمشكلة التلوث بالاستناد إلى أنشطة على الأرض* SAP-MED. حدد البرنامج فئات التلوث التي يجب على دول المتوسط التخلص منها والسيطرة عليها بحلول عام 2025. وفي هذا الصدد، قامت الدول بإعداد جرد لكافة مصادر التلوث على شواطئها، وأطلقت عليها اسم موازنات خط الأساس الوطنية للانبعاثات، وإعداد خطط عمل وطنية تصف السياسات وحجم الاستثمارات التي تنوي كل دولة القيام بها لخفض معدلات التلوث فيما يُعرف بـ "مناطق التلوث الساخنة". وتمت المصادقة على خطط العمل الوطنية رسمياً في عام 2005، وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط UNEP/MAP بمراجعتها وتحديثها في عام 2014.

وفي شهر أيلول / سبتمبر 2009، جرى إطلاق "الشبكة الإقليمية لإدارة النفايات الصلبة المتكاملة في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط (مينا)[7] SWEEP-NET" بدعم من وزارة التعاون والتنمية الاقتصادية الألمانية عبر "وكالة "التنمية الدولية الألمانية GIZ" بهدف تأسيس منصة إقليمية مشتركة لتبادل الممارسات المثلى والتجارب والخبرات والمساعدة الفنية والمشورة حول السياسات في مجال إدارة الموارد والنفايات الصلبة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قامت هذه الشبكة الإقليمية بتقديم المساعدة إلى شركائها في تطوير سياسات وحوافز سوق مناسبة من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية التي تسمح لإدارة الموارد المستدامة.

صدر أول تقييم إقليمي لمخرجات مشروع نظام المعلومات البئية المشتركة لدول الجوار الأوروبي-ENPI SEIS (ديسمبر 2009 – الرُبع الأول 2015) في تقرير بعنوان "تقرير أفق 2020 المتوسطية H2020 – نحو مشروع نظام المعلومات البئية المشتركة" هو جزء من مراجعة نصف المدة لمبادرة أفق 2020، وتم تنسيق التقرير من قبل كل من الوكالة الأوروبية للبيئة EEA وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط UNEP/MAP . يصف التقرير بشكل متكامل عملية تأسيس آلية مراجعة منتظمة، ويعمل على تطوير تحليل إقليمي مستند إلى مؤشرات رئيسية متفق عليها في اللجنة الفرعية لمراجعة ورصد أفق 2020. الأجزاء الهامة هي ملاحق التقارير حيث تم جمع التحليلات التي أعدتها الدول حول مجالات الأولوية الثلاثة في المبادرة. فيما يلي عدد من النتائج الرئيسية للتقارير:

- تحسنت أوضاع الصرف الصحي بشكل ثابت في دول الإقليم على مدى السنوات العشر الماضية. فقد زاد عدد السكان الذين حصلوا على خدمات الصرف الصحي بنسبة من 87.5% إلى 92% في الفترة من 2003 حتى 2011. لا يزال يوجد نحو 17.6 مليون شخص في الإقليم بدون خدمات الصرف الصحي يعيش ثُـلثهم في مناطق حضرية.

- هناك احتمالية كبيرة لإعادة استخدام المياه العادمة في دول الإقليم. يتم حالياً إعادة استخدام حوالي 1% فقط من المياه العادمة، لذا فإنه من الممكن الاستفادة بشكل أفضل من هذا المورد بدلاً من تصريفه إلى البحر.

- يصعب تقييم مستوى التقدم في إدارة المياه العادمة، حيث إن البيانات المتوفرة لا تقدم الأدلة السليمة حول التوجهات المتحققة على المستوى الإقليمي.

[7] إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط (مينا): دول الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس واليمن

- بينما لا تزال كمية النفايات الصلبة المنتجة في الإقليم تبلغ نحو النصف على مستوى الفرد في الاتحاد الأوروبي، فإن كمية النفايات الصلبة المنتجة في منطقة جنوب المتوسط زادت بنسبة 15% على مدى السنوات العشر الماضية وذلك نتيجة لزيادة عدد السكان والاستهلاك.

- إن إدارة النفايات بحاجة إلى تحسينات هامة. يتم جمع نحو ثلاثة أرباع كمية النفايات فقط، ويتم التصرّف بها في مكبّات مفتوحة والتي يمكن أن تتسبب بمخاطر على الصحة. كما أن جزءاً منها يسلك طريقه إلى البحر مما يؤدي إلى مشكلات بيئية. ويتم إعادة تدوير ما نسبته أقل من 10% من النفايات المجمعة في دول الإقليم.

- للإنبعاثات الصناعية تأثير شديد على المتوسط. بينما نقص حجم التلوث الناشىء عن المعادن الثقيلة في مياه البحر في السنوات القليلة الماضية، فإنه من الملاحظ أن التلوث البحري المحلي من المدن والصناعات والمنتجعات السياحية لا يزال يتسبب في تلوث البحار والشواطىء.

من خلال تنفيذ مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة في دول الجوار الأوروبي وكجزء من بناء نظام إقليمي للمعلومات البئية المشتركة وبناء مجموعة مؤشرات إقليمية، بدأت الوكالة الأوروبية للبيئة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط بتنفيذ سجل الإفراج ونقل التلوث على المستوى الوطني PRTR. واستناداً إلى الخبرات السابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط في دعم تطوير مثل تلك السجلات، فإن هذا النشاط قدم الدعم لتأسيس نماذج تجريبية لقواعد بيانات وطنية لسجل الإفراج ونقل التلوث في دول جنوب الجوار الأوروبي المهتمة، ومن بينها إعداد إجراءات وأدوات جمع البيانات الضرورية من خلال تشكيل فرق وطنية وتقديم الدعم لتلك الفرق (بالتدريب وتزويد البرمجيات المناسبة) لتطوير أنظمة سجل الإفراج ونقل التلوث لمؤشرات التلوث الصناعي لأفق 2020. شاركت في هذا البرنامج التجريبي ست دول شريكة هي مصر وإسرائيل ولبنان وتونس وفلسطين والمغرب، إضافة إلى المشاركة في النشاطات التدريبية الإقليمية التي تم عقدها ضمن إطار عمل مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لدول جنوب الجوار الأوروبي.

للوكالة الأوروبية للبيئة دور مركزي في جمع المعلومات البيئية وتقديمها في أوروبا بدعم من الشبكة الأوروبية للمعلومات والرصد البيئي (EIONET). ومن خلال تعاونهما، أصبحا الجهة المناصرة الرائدة لمشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة SEIS منذ بداية المبادرة في عام 2008، وتم في عام 2010 تعميمه إلى دول في الجوار الأوروبي. وبشكل تدريجي على مدى السنوات القليلة الماضية، أخذ مفهوم نظام المعلومات البيئية المشتركة يتصدر في العديد من الفعاليات الإقليمية التي تمت الإشارة إليها آنفاً مما أدى إلى

تأسيس وتطوير نظم معلومات بيئية مشتركة أكثر انفتاحاً، وإلى عمليات صنع سياسة مستندة إلى المعرفة أكثر، وإلى انخراط العديد من الشركاء الوطنيين مع المجتمع المدني في عملية صنع القرار البيئي. وبالنسبة لدول جنوب الجوار الأوروبي، فإن زيادة تطبيقها لمبادىء نظام المعلومات البيئية المشتركة[8] واستخدامها للمعرفة المتاحة عبر أدوات ونظم الوكالة الأوروبية للبيئة (مثل 'Reportnet')[9] سوف يوفر لها حلاً عملياً لتنظيم عملية جمع البيانات والتعامل معها كوسيلة للاستجابة مع الطلبات الوطنية والدولية العديدة.

وأخيراً وليس آخراً، جامعة الدول العربية[10] وهي منظمة إقليمية تهدف إلى تعزيز العلاقات ما بين الدول الأعضاء وتنسيق سياساتها بما فيها حماية البيئة. ومن الممكن أن تكون الروابط المحتملة ما بين آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشتركة ونشاطات الجامعة العربية مفيدة من حيث مزيد من الترويج لمفهوم المشروع ومبادئه وممارساته المثلى.

3-1 الدروس المستفادة

أدى تنفيذ نشاطات مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة تحديداً تمرين إعداد التقارير بالتعاون مع الدول الشريكة للمُضيّ في إنتاج أول تقرير تقييم أفق 2020 وتحديد الحاجة إلى مزيد من الإدارة المستدامة، وهياكل تكنولوجيا المعلومات على المستوى الوطني، واستمرارية العمل والحوار. إن الأوضاع السياسية المعقدة والحساسة والخطرة في دول الإقليم، يرافقها التغييرات المتكررة في المواقع الإدارية، تستدعي القيام بالمراقبة الحثيثة واتخاذ تدابير ضرورية لمصلحة استمرار التعاون في مجال البيئة. ومن حيث البنية التحتية، فإن مواءمة النظم الحالية للتقارير (سواء على المستوى الوطني و/أو الإقليمي والدولي) يبقى تحدياً رئيسياً من أجل تفادي إيجاد أنظمة تقارير موازية وتجنب ازدواجية الجهود المبذولة.

علاوة على ما سبق، يجب الاستمرار في تجميع والتوسع في المؤشرات الإقليمية التي تم تحديدها ليراعي إطار عمل الضغوط والحالة والتأثير، والعمل على استغلالها، مع مواصلة تنفيذ مبادىء مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة، والمشار إليها أيضاً في قرار نهج النظام البيئي. كما يرتبط ذلك مع دعوة المجموعة التوجهية لمبادرة أفق 2020 لمزيد من تنسيق وتكامل عمليات التقارير الإقليمية (معاهدة برشلونة، أفق 2020 H2020، قانون إطار عمل الإستراتيجية البحرية MSFD) حيث الجهود المشتركة لكل من الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط في التعاون في تنظيم تدفق

[8] http://ec.europa.eu/environment/archives/seis/index.htm

[9] Reportnet هي بنية تحتية خاصة بالوكالة الأوروبية للبيئة يُهدف من خلالها دعم وتحسين تدفقات البيانات والمعلومات حيث تعمل على إدماج خدمات إلكترونية مختلفة في كافة مناحي تدفقات البيانات: www.EIONET.europa.eu/reportnet

[10] http://www.arableagueonline.org/

البيانات وتقييمها بطريقة واضحة. كما سيتم تعزيز التنسيق مع الجهود المبذولة لتأسيس بنى تحتية للبيانات المكانية متعددة الأغراض.

تعتمد هذه العملية الإقليمية بشكل كبير على مستوى انخراط الشركاء المحليين ومشاركتهم. إن مشاركة أصحاب المصالح الشركاء، وتفاوت عملية صنع القرار من دولة لأخرى يستوجب إعطاء مزيد من الاهتمام لتعديل العملية الإقليمية وفقا لاحتياجات كل دولة ومُقيّداتها. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب تعزيز الحوار والتنسيق المؤسسي مع الجهات المشاركة المعنية على المستوى الوطني مع تخصيص موارد لتشجيع الحوار والتواصل ما بين وزارة البيئة ومؤسساتها، والمكاتب الوطنية للإحصاءات وكافة الشركاء المعنيين. ولتحقيق ذلك، سيتم نشر الوعي ضمن فعاليات المشروع وأنشطته من خلال اتفاقيات مؤسسية ذات قيمة مضافة و/أو استحداث وتعزيز مجموعات عمل على المستوى الوطني والتي ستساند هذه المهمة في الدولة. إن وجود مساعدين وطنيين متفرغين فيي الدول المستفيدة في المرحلة الثانية للمشروع سوف يفيد في مشاركة أكبر للجهات صاحبة المصلحة، كما يكون لهم أثر في العمل اليومي بالاشتراك مع الأشخاص المرجعين وضباط الاتصال في كل بلد. بالإضافة إلى ذلك، سوف يعمل المساعدون الوطنيون على تنسيق الفعاليات الموضوعة حسب الخطة ومتابعة تنفيذ النشاطات المتفق عليها. إن تعيين مثل هؤلاء المساعدين يجب أن يكون مشروطاً وفق تحليل الفجوات للدولة الذي تم في المرحلة الأولى والترتيبات اللاحقة لبرنامج العمل الوطني NAP وذلك لتأكيد ملكية الدولة للبرنامج وقبولها تنفيذه.

تالياً عدد من التوصيات الرئيسية التي قامت مهمات الرصد المبني على النتائج بتحديدها بشأن مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة في جنوب دول الجوار الأوروبي والتي تمت مراعاتها عند تصميم الأعمال الحالية:

- إعداد خطط عمل وطنية تعمل على ترجمة بنود المشروع إلى أنشطة محددة في الدولة يتم تنفيذها وتحظى بدعم السياسات الوطنية. سوف تستند خطط العمل الوطنية هذه إلى احتياجات الدول حسبما هي مدونة في التقارير المحدثة لكل دولة بموجب مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة (آذار / مارس 2015) لضمان الاستمرارية والانتقال إلى المرحلة الثانية من الأنشطة.

- فعاليات اتصال واسعة حول مزايا مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة، إضافة إلى مشاركة أوسع لأصحاب المصالح بما فيهم إدارات الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني وعلى المستوى الوطني.

- تعيين مساعدين وطنيين لدعم تنسيق وتفاعل وتنفيذ أنشطة اتصال وفعاليات محددة في الدولة.

- توجيه وتكاملية أفضل ما بين الشبكات الحالية المختلفة والمبادرات الشريكة، والتي من بينها استخدام قدرات تنفيذ المكونات الأخرى لمبادرة أفق 2020.

قد يكون تبني مباديء نظام المعلومات البيئية المشتركة أداة هامة لتمكين المواطنين لحصولهم على المعرفة حول عملية صنع القرار البيئي ومشاركة المجتمع المدني، وزيادة وضوح مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة، ونشر مبادىء ومزايا النظام على نحو واسع في الأوساط المناسبة.

4-1 الأفعال المتممة

تعتبر الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط والأنشطة والفعاليات الجارية والتقارير المقدمة حول تنفيذ معاهدة برشلونة والبرتوكولات الخاصة بها أمراً جوهرياً، على وجه الخصوص مستجدات خطط العمل الوطنية NAPs، تنفيذ برنامج رصد النهج البيئيEcAp، مراجعة إستراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة، خطة عمل الانتاج والاستهلاك المستدام، إضافة إلى إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي الذي تم تطويره ضمن مبادرة الشراكة المتوسطية. وعلى مدى السنوات الماضية، كانت النشاطات التكميلية والتشاركية مع جهود الوكالة الأوروبية للبيئة EEA وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط UNEP/MAP رئيسية للترويج ونشر مفاهيم مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة بنجاح في دول جنوب الجوار الأوروبي. إن النهج الإقليمي المتناغم مع الفعاليات ذات الصلة، والبرامج الثنائية المدعومة من الاتحاد الأوروبي، ومرافق تحضير المشروع (مرفق تنفيذ برنامج استثمار المناطق الخطرة المتوسطية 2[11])، والأفعال المنفذة على مستوى الدولة ضمن إطار المشاريع الجارية الأخرى مثل الإنتاج والاستهلاك المستدامة (SWITCH-MED)، أفعال المناخ (CLIMA-South, RCCAF)، والمياه (آلية دعم مشروع الإدارة المتكاملة للمياه المستدامة، منصة المعرفة للمياه)، والشبكة الإقليمية لتبادل خبرات ومعلومات النفايات الصلبة، وبناء قدرات أفق 2020 (آلية دعم مبادرة أفق 2020) كلها تعتبر من الأهمية بمكان للوصول إلى نتائج مستدامة للاستثمارات المقدمة. كما أن تكاتف الجهود مطلوب سواء في التصدي لمشكلات الموارد المشتركةً (مثل: البحر المتوسط، الموارد المشتركة للمياه) أو أن التحديات متشابهة (شحّ المياه، تدني نوعية المياه). كما توجد قيمة هامة في عملية التعلم المشترك على مستوى الإقليم، وضغوط الأقران على مستوى الإقليم، إضافة إلى تبادل الخبرات والممارسات المثلى سواء بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب، أو تعاون الجنوب ـ الجنوب.

[11] برنامج استثمار المناطق الخطرة المتوسطية MEHSIP

وسوف يتم استكشاف إمكانية ربط إسهامات الدول في مبادرة المنصة الحيّة / برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرات أوسع مثل "عين على الأرض" وذلك استناداً إلى سياسة البيانات المتفق عليها، والاستجابة للحاجة المتزايدة لمشاركة البيانات والمعلومات الرسمية باستخدام الأدوات الإلكترونية.

وبموجب تعاونها المنتظم مع 39 دولة عضو وأخرى متعاونة في شبكة EIONET، تقوم الوكالة الأوروبية للبيئة بتوفير المعرفة والخبرات العملية تحديداً مع دول غرب البلقان (بتمويل مقدم من IPA) وتركيا (دولة عضو دائم في الوكالة الأوروبية للبيئة) ـ لضمان التناغم نحو تعاون متوسطي شامل. إن أولويات تعزيز التعاون ما بين كل من الوكالة الأوروبية للبيئة، والدول الأعضاء في الوكالة، والدول الشريكة في مناطق جنوب الجوار الأوروبي في بحث الموضوعات البحرية والمياه، وأنماط الإنتاج والإستهلاك المستدام، وتدابير تكيف التغير المناخي، وتوفير خدمات المعرفة والمعلومات االبيئية، والتشاركية في إيجاد البيانات وإدارة البيانات الحديثة تم تضمينها في برنامج عمل الوكالة الأوروبية للبيئة متعدد السنوات للفترة من عام 2014 حتى عام 2019. لقد تمت مشاركة الخبرات والمعارف المتراكمة في مشروع شبكة EIONET عبر نشاطات تعاون معززة وموجهة (تستهدف أربع دول شريكة من دول جنوب الجوار الأوروبي) ضمن مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة (2014-2015) حول مجموعة مجالات أولوية تم تحديدها بالتشارك. وسيتم المُضي قدماً بنماذج الممارسة المثلى لهذا التعاون ونقلها للتنفيذ في مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة / جنوب 2.

وعلاوة على ما سبق، يتم التأكد دوماً من إدامة الحوار المنتظم مع المشاريع والمبادرات الجارية الأخرى ذات الصلة بالبيئة (حيثما يكون ملائماً أيضاً أنشطة التدريب وبناء القدرات في مجالات الأولوية التي تم تحديدها) لإدخال قيمة مضافة على أهداف البرامج الحالية. وبالتالي، تم ضمان تكاملية النشاطات المنفذة في جميع المكونات الثلاثة لمبادرة أفق 2020 (الرصد والمراقبة، بناء القدرات، وخفض التلوث واستثمارات منعه).

5-1 ملخص مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة – المرحلة الأولى

لقد كانت أهداف مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة هي تقديم الدعم إلى الدول في مجالات: 1) إبقاء حالة البيئة في الدولة تحت المراجعة، 2) تعزيز قدرات الدول في الوفاء بالتزاماتها في رفع التقارير البيئية ضمن إطار عمل التشريعات الوطنية والاتفاقيات البيئية الدولية، 3) تسهيل مشاركة المعلومات البيئية على

المستويَيْن الوطني والإقليمي، 4) إنتاج تدفقات بيانات منتظمة في مجالات الأولوية المحددة باستخدام مجموعة مؤشرات متفق عليها[12]، و 5) اتخاذ القرار عبر الوصول المُحسّن إلى المعلومات البيئية.

وقد ارتكز تنفيذ مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة على المحاور الرئيسية الثلاثة التالية:

- التعاون: بناء شبكات مُورّدي البيانات والمعلومات ومستخدميها.
- المحتوى: إنتاج معلومات بيئية مقارنة ملائمة للسياسة.
- البنية التحتية: استخدام تكنولوجيا اتصال ومعلومات على شبكة الانترنت متاحة وتشاركية وحديثة.

وقد كان المُحفّز الرئيسي لحشد الموارد هو مستوى الالتزام الذي أعربت عنه المؤسسات الوطنية لإزالة تلوّث البحر المتوسط بموجب مبادرة أفق 2020 ومساهمتها في أنشطة المجموعة الفرعية للمراجعة والرصد والبحوث. وقد تم في العديد من البلدان تشكيل لجان تنسيق خاصة وتوقيع مذكرات تفاهم بشأن تبادل البيانات ما بين المؤسسات المتعددة لتنسيق نشاطات مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة على المستوى الوطني.

كانت عملية تطوير المؤشرات تدار بالتوازي من قبل المجموعة الفرعية للمراجعة والرصد والبحوث في أفق 2020 ومجموعة عمل المشروع الخاصة بالمؤشرات البيئية والمُكوّنة من عضويْن اثنيْن يتم ترشيحهما من قبل موظف الارتباط الوطني في كل دولة عضو جنوب منطقة الجوار الأوروبي. وقد أدّت تلك العملية إلى اختيار ستة مؤشرات رئيسية في مجالات أولوية أفق 2020 في النفايات البلدية والمياه العادمة الحضرية والتلوث الصناعي. وبعد ذلك انخرطت الدول في إعداد تقارير التقييم التي استندت إلى البيانات والمعلومات المقدمة من الدول. وكان الناتج الأساسي هو إنتاج أول تقرير تقييم إقليمي: تقرير أفق 2020 المتوسطي – نحو نظم معلومات بيئية مشتركة، والذي أعدته كل من الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط وهو جزء من مراجعة نصف المدة مبادرة أفق 2020 التي تهدف إلى خفض التلوث في البحر المتوسط بحلول عام 2020. إن الأنشطة المنفذة ضمن المشروع (ديسمبر 2009 – الربع الأول عام 2015) وتم متابعتها ضمن مجموعات أقل من الدول بموجب المشروع الفرعي (InSEIS) في الفترة (2014 – 2015) استندت إلى خبرة الوكالة الأوروبية للبيئة في العمل مع أعضاء شبكة EIONET في الوكالة ومع الدول المتعاونة في تطوير نظم المعلومات البيئية المشتركة وبناء مجتمع معرفة بيئة سليم في

[12] مؤشرات الأولوية الستة المختارة للاستهداف لمنطقة جنوب الجوار الأوروبي هي ما يلي:
1. معدل النفايات البلدية الناتجة للفرد الواحد
2. كمية النفايات البلدية المجمعة والمعالجة، بما فيها معدل التجميع ونوع المعالجة.
3. مشاركة السكان بالوصول إلى نظام صرف صحي مطور (إجمالي، حضري، ريفي)
4. حجم المياه العادمة المجمعة ومن بينها حجم المياه العادمة المعالجة
5. التركيزات الغذائية في المياه الانتقالية والساحلية والبحرية في البحر المتوسط.
6. انبعاث المواد السامة والغذائية من القطاعات الصناعية.

منطقة جغرافية واسعة. ومن الأمثلة انطلاق مشاريع توأمة جرى تنفيذها من قبل منظمات في الدول الأعضاء في الوكالة الأوروبة للبيئة، ومنها:

- مشروع توأمة في إسرائيل حول تأسيس نظام خفض التلوث نفذته الوكالة الألمانية الاتحادية للبيئة.
- مشروع توأمة في الجزائر حول تأسيس نظام معلومات بيئية وطني حسبما يراه قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة والذي نفذته الوكالة الاتحادية للبيئة / فيينا.

2- الأهداف والنتائج المتوقعة لآلية دعم نظام المعلومات البيئية المشتركة / جنوب

الهدف العام هو المساهمة في خفض تلوث البحـر[13].

الهدف الخاص هو العمل لتحسين توفر والوصول إلى المعلومات البيئية الملائمة لمنفعة صنع سياسة فعالة مستندة إلى المعرفة في منطقة جنوب الجوار الأوروبي.

واستناداً إلى الشراكة المتوازنة ما بين الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط لتأكيد الربط المناسب مع برامج عمل المؤسستين خلال فترة تنفيذ المشروع، إضافة إلى برنامج العمل المتفق عليه لمبادرة أفق2020 للفترة من 2015 –2020 [14]، فإن النتائج المتوقعة في ختام مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة جنوب الجوار الأوروبي هي:

- النتيجة 1: تكون مجموعة مؤشرات أفق 2020 استقرت وتم تنقيحها واستكمالها من أجل تحقيق عدة أغراض، إضافة إلى التأكيد أن التقدم الحاصل في تحقيق أهداف أفق 2020 قد تم قياسه بالشكل الصحيح، وفي الوقت ذاته المساهمة في تقييم مدى الامتثال للالتزامات المحددة في معاهدة برشلونة.
- النتيجة 2: استقرار العمليات داخل الدولة لتنظيم مشاركة مجموعة بيانات مؤشرات أفق 2020.
- النتيجة 3: الاستخدام الواسع للبنية التحتية للتقارير المقدمة من قبل مشروع (Reportnet) من خلال الوكالة الأوروبية للبيئة، ومن قبل (شبكة تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط) من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- النتيجة 4: إنتاج تقرير أو تقارير وتقييمات لمبادرة أفق 2020 مستندة إلى المؤشرات تكون متوافقة مع الممارسات المثلى من إقليم الاتحاد الأوروبي. وسيتم استكمال هذه بتقارير مشابهة من دول الاتحاد

[13] كما هو مذكور في وثيقة العمل لبرنامج متوسط أخضر 2: برنامج البيئة والمياه الإقليمي لمنطقة جنوب الجوار الأوروبي 1014 – 2015.

[14] برنامج عمل أفق 2020 للأعوام 2015 – 2020 كما وافقت عليه المجموعة التوجيهية للمبادرة في ديسمبر 2014: http://enpi-seis.pbe.eea.europa.eu/assessment/assesment-south/horizon-2020-workprogramme-2015-2020/h2020-workprogramme-en وجدول الأعمال والأولويات http://enpi-seis.pbe.eea.europa.eu/assessment/assesment-south/horizon-2020-workprogramme-2015-2020/h2020-workprogramme-activity-table-en

الأوروبي والبلقان ضمن الدورة المقبلة لتقارير إستراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة (2018) من أجل الخروج بصورة شاملة لكامل إقليم المتوسط ومتوافقة مع عمليات التقارير المتعددة.

ويمكن أن يتحقق هذا عبر نشاطات محددة (بالتوافق مع الجهود السابقة) تهدف إلى دعم عملية التقارير الإقليمية من خلال تدفقات بيانات وطنية مستقرة ومنتظمة تستند إلى اشتراطات موحدة تضمن التناغم والانسجام إضافة إلى ملاءمة السياسة وسعي المعلومات الواردة في التقارير لدعم إدارة أفضل للبيئة وشؤونها.

سوف يتم تنظيم العمل طبقاً لحزم العمل الست التالية في أربعة عناقيد موضوعات هي:

1. **دعم داخل الدولة**: تعزيز القدرات الوطنية من خلال التصدّي للاحتياجات الوطنية المحددة والمساهمة في التناغم الإقليمي. سوف يتم إظهار احتياجات الدولة والتزامها في خطة العمل الوطنية لمشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة والتي ستكون متطلباً مسبقاً لتخصيص دعم الدولة المحدد.
2. **مؤشرات وتقييمات:** ضمان إنتاج منتظم للمؤشرات، تم الاتفاق بشأنها على المستوى الإقليمي بموجب مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لدول جنوب الجوار الأوروبي، وتقييمات مستندة إلى المؤشرات تكون ذات صلة في إشهار ورصد التقدم الحاصل في مبادرة أفق 2020 والمساهمة في تحقيق أهداف حزم العمل الأخرى.
3. **البيانات والإحصاءات:** ضمان إنتاج ومشاركة في الوقت المناسب إحصائيات وبيانات متناغمة وذات جودة ترتبط بأولويات أفكار مبادرة أفق 2020.
4. **إدارة البُنية التحتية والبيانات** (نظم معلومات موحدة): تأسيس وإدامة نظم معلومات بيئية وطنية وإقليمية ومشاركة بيانات بما يتوافق مع التأسيس التدريجي لمشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة.
5. **الاتصال والإشهار:** ضمان الإشهار الواضح للأنشطة المنفذة وأن يكون هناك تواصل فعّال مع الشركاء الرئيسيين للمشروع وغيرهم.
6. **التنسيق والإدارة:** ضمان التنفيذ الفعال والسلس لأنشطة المشروع بما فيها إدارة المشروع والتنسيق بين الشركاء المعنيين والمبادرات.

إن الأنشطة المذكورة في حزم العمل من 1 إلى 4 سيتم تجميعها في أربعة عناقيد موضوعات كما يلي حيث تكون العناقيد الثلاثة الأولى متوافقة مع مجالات أولوية أفق 2020، بينما يكون لحزمة العمل الرابعة ثقل أقل من حيث نطاق العمل والموارد اللازمة لحشدها في المشروع:

- **المياه** – المياه داخل الدولة والساحلية والبحرية، بما فيها المياه العذبة والمياه العادمة.

- **النفايات** – النفايات البلدية والصناعية بما فيها النفايات المنزلية والنفايات الخطرة.
- **الانبعاثات الصناعية** – الإنبعاثات إلى الهواء والماء والتربة. تكون الملوثات والمعايير منسجمة مع اشتراطات معاهدة برشلونة ومبادرة أفق 2020.
- **الموضوعات المشتركة / المُستعرضة** – تأكيد التكامل مع المستجدات في مجالات تكيّف التغيّر المناخي (نشاطات التكيّف والتخفيف من الآثار)، والإستهلاك والانتاج المستدام، والأهداف التنموية المستدامة، والمحاسبة البيئية إلى المدى الملائم لتحقيق أهداف هذا العمل.

3- الدول المشمولة في هذا العمل

يشمل هذا العمل الدول التسع التالية الشريكة في مشروع منطقة جنوب الجوار الأوروبي وهي: الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس. بينما يبقى التعاون مع سوريا متوقفاً حتى إشعار آخر من المفوضية الأوروبية.

أما الدول المتعاونة مع الوكالة الأوروبية للبيئة من منطقة غرب البلقان هي: (ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو[15] ومونتينيغرو / الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا / يوغسلافيا السابقة التي يتم التعاون معها بموجب وثيقة المساعدة ما قبل الانضمام) وتركيا بصفتها دولة عضو في الوكالة الأوروبية للبيئة يمكن متابعة أنشطتها في هذا العمل وفقاً للمادة 1/16 من قانون الاتحاد الأوروبي رقم 2014/232.

سوف يتم تطوير التكاملية والانسجام والتفاعلات مع نشاطات الرصد والتقييم المنتظم في دول شمال المتوسط والتي هي جزء من شبكة EIONET (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان وكرواتيا وسلوفانيا وقبرص ومالطا) حسبما يلزم وفقاً للتفاعل المنتظم الذي تديمه الوكالة الأوروبية للتنمية مع الدول الأعضاء فيها. ويمكن لأنشطة المشروع أن تُمهّد الأرضية لمزيد من الدعم إلى شركاء سياسة الجوار الأوروبي عبر برنامج TAIEX ومشاريع التوأمة مع دول الاتحاد الأوروبي، وبالتناغم – ربما من خلال نشاطات مشتركة – مع نشاطات إقليمية جارية أخرى (مثل مشروع ECRAN في غرب البلقان).

4- الأنشطة والمخرجات المحددة ودور الشركاء

تم تصميم هذا المشروع بالإستناد إلى حزم العمل الست بحيث تغطي عناقيد الموضوعات الأربعة من أجل زيادة التعاون بين دول جنوب الجوار الأوروبي. يغطي القسم 4-1 أدناه الأهداف والمخرجات المتوقعة

[15] بموجب قرار مجلس الأمن رقم 99/1244

وتوزيع مسؤوليات تنفيذ كل حزمة عمل. أما القسم 4-2 فهو يغطي نطاق العمل في عناقيد الموضوعات الأربعة.

ويمكن توضيح التفاعل والعلاقة ما بين حزم العمل وأولويات الموضوعات كما في إطار العمل المفاهيمي للأعوام 2015 – 2018 المُبيّن في الشكل رقم 2 تالياً.

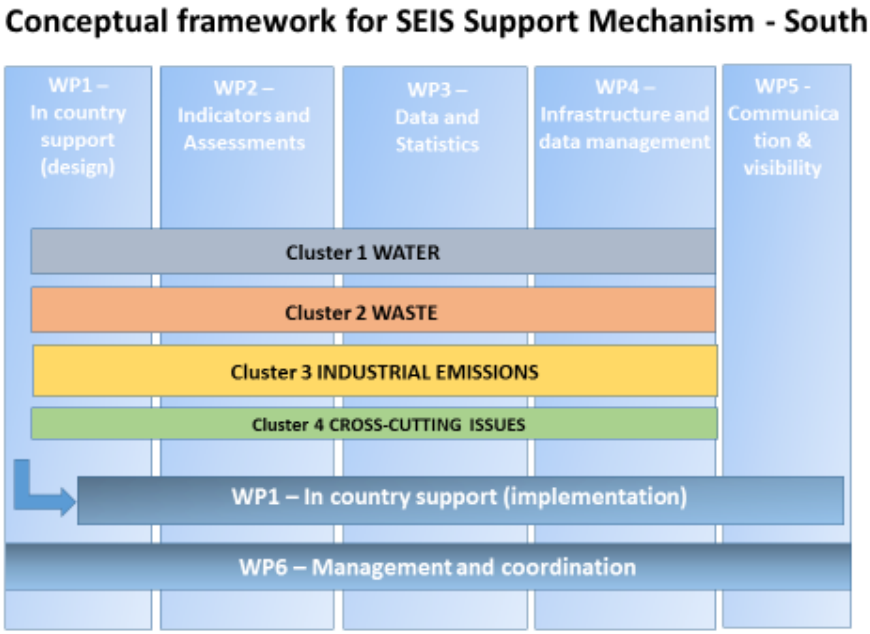

الشكل رقم 2: إطار العمل المفاهيمي لآلية دعم مشروع نظام المعلومات البيئية / جنوب

4-1 الأنشطة المحددة

حزمة العمل رقم 1: دعم داخل الدولة

يهدف العمل المشمول في حزمة العمل هذه إلى تعزيز القدرات الوطنية والتصدّي للاحتياجات الوطنية المحددة لبناء قدرات الدولة والمساهمة في التناغم الإقليمي وتحقيق الأهداف الإقليمية.

وسيتم ضمان مشاركة أصحاب المصالح الرئيسيين في الدولة من خلال تطوير والاتفاق مع الدول حول خطط عمل وطنية واقعية خلال السنة الأولى من تنفيذ المشروع وتشغيله. سوف تستند خطط عمل تلك الفعاليات على تقارير قُطرية مُحدثة تم إعدادها بموجب مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة للأنشطة التي اتفق عليها للأعوام 2015-2020، وتحديد احتياجات وطنية محددة مرتبطة بقدرات الخبراء والنواحي التشريعية والمالية والإدارية. لقد تم البدء بالعمل على هذه الأمور بموجب المشروع السابق، إنما وبسبب ضعف الموارد، غالباً ما يُلاحظ تراجع الدول في الوفاء بالتزاماتها لتنفيذ النشاطات المتفق عليها. إن الهدف

من توجيه الدعم إلى المساعدين الوطنيين المتخصصين هو تأكيد مزيد من المشاركة الفاعلة للشركاء الوطنيين، وإنجاز العمل اليومي بشكل أفضل، وتنسيق الفعاليات المقررة، ومتابعة تنفيذ النشاطات المتفق عليها في الدول. إن نشر المساعدين الوطنيين المتخصصين من خلال المشروع يعمل على إجابة الطلبات والاحتياجات في الدولة لتعزيز التنسيق الوطني (ونقاط الاتصال المكلفين) وتقديم مزيد من الدعم الموجه إلى تطوير نظام المعلومات البيئية المشتركة وعمليات مشاركة البيانات داخل الدولة. يعتمد تعيين مثل هؤلاء المساعدين على مستوى الدولة على مستوى التزام الدولة، وتوافق خطط العمل الوطنية، وتقييم احتياجات الموارد البشرية (تم تحديدها لتكون المهمة الأولى لحزمة العمل هذه التي سيتم التصدّي لها في المرحلة الأولى / السنة الأولى للمشروع).

واعتماداً على الاحتياجات المحددة، قد لا يكون المساعد المتخصص موظفاً بدوام كامل، إنما يمكن تخصيص عدد من الخبراء لدعم مهام / نشاطات محددة.[16]

يجب أن يضمن نشاط الدولة المحدد تقديم دعم فعال إلى إطار العمل التنظيمي معاهدة برشلونة (بروتوكول SAP-MED/LBS، الخطط الإقليمية) وإلى قدرات الرصد في الدول. وبموجب هذا النشاط، سوف يتم التركيز على مأسسة وإدماج الهياكل / اللجان الوطنية الحالية لمشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة / مبادرة أفق 2020. واعتماداً على التزام الدول والموارد المخصصة فيها، يتم توفير دعم إضافي إلى الدول الشريكة لتطوير إنتاج تقارير حالة البيئة في الدول[17]، ونظام إدارة المؤشرات وخدمات البيانات ذات الصلة، والتنسيق الوثيق مع الأعمال الجارية لتأسيس بنى تحتية للبيانات المكانية متعددة الأغراض في الإقليم. كما يهدف ذلك إلى ضمان التكامل المتين مع مشاريع الموضوعات الأخرى (منتجي أو مستخدمي المعلومات والمعارف البيئية) مثل البحوث والاستثمارات وآليات الدعم. كما ستساهم حزمة العمل هذه في دعم الهدف رقم 3 من برنامج عمل مجموعة المراقبة والرصد لمبادرة أفق 2020 للأعوام 2015-2020[18]، تحديداً دعم جهود التنسيق مع هياكل ولجان التنسيق الوطنية الأخرى. وفي المنظور أن يتم تغطية الاجتماعات السنوية للجان المراقبة والرصد لمبادرة أفق 2020 في الأعوام 2016-2019 من خلال مبادرة أفق 2020 وبرنامج الإدارة المتكاملة للمياه المستدام.

ستكون الأنشطة المقرر تنفيذها بموجب حزمة العمل هذه كما يلي:

- إعداد خطط عمل وطنية من خلال نقاشات منتظمة واتفاقيات ثنائية مع كل دولة شريكة.

---

[16] قد يكون TAIEX إمكانية أخرى لدعم الخبراء، إضافة إلى المساعدين الوطنيين المقترحين.

[17] ليس إنتاج تقارير حالة البيئة في الدول أحد نواتج المشروع ـ بموجب دعم منهجي ات مجموعات العمل لإعداد تقارير حالة البيئة، إنما تكون الدول ذاتها مسؤولة عن إنتاج هذه التقارير.

[18] الهدف 3 لبرنامج عمل مجموعة المراقبة والرصد لمبادرة أفق 2020: "ضمان استدامة تركيبة حاكمية عمليات مراجعة أفق 2020".

- نشر مساعدين وطنيين متخصصين في الدول الشريكة لضمان تفعيل العمل اليومي بشكل أفضل، وتنسيق الفعاليات المقررة، ومتابعة تنفيذ النشاطات المتفق عليها ما بين أصحاب المصالح الرئيسيين.
- التبادل المنتظم وعقد الاجتماعات نصف السنوية مع المساعدين الوطنيين المعينين.
- مراقبة ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية المتفق عليها بما يتوافق مع أهداف المرحلة الثانية لمبادرة أفق 2020.

المخرجات:

- خطة / خطط عمل وطنية متفق عليها ما بين أصحاب المصالح الوطنيين الرئيسيين لتعزيز مشاركة واستخدام المعلومات البيئية.
- تقارير رصد حول تنفيذ خطة / خطط العمل المقدمة سنوياً إلى اللجنة التوجيهية للمشروع.

حزمة العمل رقم 2: المؤشرات والتقييمات

سوف يكون الطلب على تقييمات، وعلى وجه الخصوص الدعوة لزيادة تغطية عمليات التقارير وأعمال التقييم في الفترة حتى عام 2019 (تقرير تقييم أفق 2020 ـ يتوقع أن يغطي كافة دول المتوسط، ونهج النظام البيئي، وقانون إطار عمل الإستراتيجية البحرية) هو أساس حزمة العمل هذه. يُتوقع من حزمة العمل هذه أن تحافظ على الربط بين المؤشر وعمل التقييم، مع مواصلة البناء على إنجازات المرحلة السابقة والتركيز على مجالات أفق 2020 ذات الصلة.

وحسبما هو مطلوب في برنامج عمل أفق 2020، فإن هذا النشاط سوف يُعمّق ويُشذّب ويُكمل النطاق الحالي لأولويات أفق 2020 (المياه والنفايات الصلبة والانبعاثات الصناعية)، لضمان قياس التقدم الحاصل في مبادرة أفق 2020 بشكل سليم. وفي تلك العملية، يجب تحديد مجالات أولوية إضافية من الممكن التصدّي لها مثل النفايات البحرية، والنفايات الخطرة، والمصادر غير المحددة، ومنع التلوث آخذين بالاعتبار توفر البيانات والخبرة الحالية في المجال (بما فيها نتائج البحوث) وعمليات مراجعة خطط العمل الوطنية. سوف يتم تنقيح إطار عمل التقييم الحالي لمبادرة أفق 2020 بطريقة يكون قابلاً للتطبيق في كافة دول المتوسط، وبدون أن يُرتّب إلتزامات تقارير مضاعفة سواء من حيث نموذج التقرير أو عملية الإعداد، ويكون متناغماً مع عمليات التقييم الوطنية والإقليمية الأخرى (نهج النظام البيئي، إستراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة، قانون إطار عمل الإستراتيجية البحرية) من أجل تنظيم المعلومات بأسلوب منهجي ومُنسّق. وسوف يتم فحص مدى الاندماج بطريقة شاملة لكل من المياه والنفايات الصلبة والانبعاثات الصناعية وبيان إسهاماتها للنظم البيئية الكونية ذات الصلة.

سوف يضمن هذا النشاط تحديثاً منتظماً لمجموعة مؤشرات أفق 2020 الحالية (مواصفات لائحة حقائق المؤشرات[19] والتقييم[20])، ويكون مطبقاً في كافة بلدان المتوسط ومتناغماً مع المجموعة الأساسية لمؤشرات الوكالة الأوروبية للبيئة ومع مؤشرات برنامج تقييم ومراقبة تلوث البحر في إقليم المتوسط، وتطوير منهجية (لائحة حقائق)، وإجراء تقييم مبدئي حيثما كان مجدياً ـ للحالات الجديدة (الملوثات، النفايات الخطرة، النفايات البحرية، هشاشة التغيّر المناخي). من الواجب التركيز على أن إنتاج تقييمات مستندة إلى مؤشرات مواضيع على المستويْن الوطني والإقليمي يعمل على تحقيق أغراض متعددة مثل تقييم التقدم في تحقيق أهداف أفق 2020، مع المساهمة في تقييم مدى الامتثال لالتزامات معاهدة برشلونة.

وسوف يتم إعداد التقرير الثاني لتقييم أفق 2020 استناداً إلى المؤشرات (مبدئياً موعده في عام 2019)، بما في ذلك تقييم على مستوى الدولة، مع تأكيد إدماج التقرير مع العمليات الأخرى ذات الصلة (بروتوكول NAPs/LBS ، والخطط الإقليمية، ونهج النظام البيئي، وقانون إطار عمل الإستراتيجية البحرية). إن التلاقي والتنسيق ما بين كل تلك الأدوات سيكون ذا أهمية خاصة لحزمة العمل هذه لضمان الربط المناسب والتغطية الكاملة لإقليم المتوسط في نهاية الأمر.

إن هذا النشاط مرتبط بشكل وثيق مع حزمة العمل رقم 1 (تنمية الدولة)، ومع حزمة العمل رقم 3 (بيانات المدخلات، خط الأساس)، ومع حزمة العمل رقم 4 (تبادل البيانات، نظام / نظم المعلومات)، ومع عملية التنسيق الكلي (حزمة العمل رقم 6) لضمان التناغم المناسب مع الشركاء الآخرين، على وجه الخصوص المدخلات من / إلى مكونات أفق 2020 الأخرى. سوف تسمح حزمة العمل هذه دعم الهدف رقم 2 من أهداف مبادرة أفق 2020 وهو برنامج عمل مجموعة المراجعة والرصد للأعوام 2015-2020[21].

الأنشطة التي سيتم تنفيذها بموجب حزمة العمل هذه ستكون ما يلي:

- إعداد وثائق منهجية مثل مواصفات ولوائح حقائق المؤشرات (بما يتوافق مع ممارسات مخرجات مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لدول جنوب الجوار الأوروبي)، وتشجيع استخدام الخطوط الإرشادية للتقييم وفقاً للمنهجية المطبقة عالمياً.
- زيارات خبراء وتعليم عن بُعْد / عبر شبكة الإنترنت لدعم إعداد التقييمات وإجراء التنسيق على مستوى الدولة بما يتوافق مع أفضل ممارسات الاتحاد الأوروبي / الوكالة الأوروبية للبيئة.

---

[19] مواصفات لائحة حقائق المؤشرات موجودة في : http://enpi-seis.pbe.eea.europa.eu/data-and-indicators/enpi-seis-south-h2020-indicators/indicators-factsheet

[20] مواصفات لائحة حقائق التقييم موجودة في: http://enpi-seis.pbe.eea.europa.eu/data-and-indicators/enpi-seis-south-h2020-indicators/indicators-assessment

[21] الهدف رقم 2 مراجعة ورصد أفق 2020: "توسعة أولويات أفق 2020 الحالية مع تركيز خاص على المياه والنفايات والانبعاثات الصناعية وتحديد والتصدي لمجالات أولوية إضافية".

- مهمات خبراء قصيرة المدة لدعم بناء قدرات وطنية حول إدارة المؤشرات والتقييمات المشتركة، ومتابعة التفاعلات التي تتم ضمن مشروع نظام المعلومات البيئة المشتركة وأنشطتها.
- الرصد المستمر والمراجعة المنتظمة لأولويات مبادرة أفق 2020 المتوقعة ضمن برنامج عمل المرحلة الثانية للأعوام 2015-2020.

المخرجات:

- إنتاج وثائق منهجية (مبدئياً حول إجراءات منع التلوث، عوامل الإنبعاث، الرصد وضمان الجودة).
- تحديث / مراجعة نصف سنوية لأولويات مبادرة أفق 2020 في أعوام 2016 و 2018 و 2020 بما يتوافق مع برنامج عمل المرحلة الثانية من المبادرة.
- مساهمات في تقرير التقييم الإقليمي رقم 2 المستند إلى المؤشرات (2019).
- تقييمات ونظرة وطنية حول مبادرة أفق 2020 كجزء من التقرير الإقليمي التالي.

حزمة العمل رقم 3: البيانات والإحصائيات

سوف يغطي العمل في هذه الحزمة كل الأمور المتعلقة بتوفر البيانات والإحصائيات، ودعم العمل المنهجي في إنتاج البيانات وتناغمها وتوفير دعم الخبراء للرصد البيئي على مستوى الدولة. وبالبناء على الأعمال السابقة لمبادرة أفق 2020، فإن هذا النشاط سوف يضمن الدعم الإحصائي المناسب (الإنتاج، المنهجية، التناغم، تقييم الجودة وضبط الجودة، ومعالجة البيانات) وتعزيز قدرات المؤسسات الإحصائية الوطنية للتوسع في إنتاج الإحصائيات البيئية اللازمة وتجميعها لدعم عملية الإنتاج المنتظم لمؤشرات أفق 2020 والتقييمات ذات الصلة (حزمة العمل 2). وسيكون التركيز على نطاق جغرافي معين في أفق 2020 – مثل الأحواض الهيدرولوجية للأنهار والمناطق الساحلية، بحيث يتم التصدي لها اعتماداً على فكرة الموضوع (الأحواض الهيدرولوجية للمياه والإنبعاثات الصناعية، والمناطق الساحلية للنفايات) والتكاملية فيما بينها. وسيتم ربطها مع حزمة العمل رقم 2 أعلاه وتشذيب إطار عمل التقييم.

سوف يتم تنفيذ هذه الفعالية بالتوافق مع خطط العمل الوطنية المتفق عليها من قبل كل دولة عضو (لطفاً أنظر حزمة العمل 1 أعلاه) ومع برامج الرصد المتكاملة التي سيتم تطويرها كجزء من تنفيذ نهج النظام البيئي وخطط العمل الوطنية المحدثة. وتكون النتيجة المتوقعة من هذا النشاط هي زيادة حجم البيانات والإحصائيات المشتركة المفتوحة حول مجالات الأولوية المحددة في الدول الشريكة.

وعلاوة على ما سبق، فإن حزمة العمل هذه مربوطة وظيفياً مع نشاط البنية التحتية وإدارة البيانات (حزمة العمل 3) وعلى وجه الخصوص إدامة وتحسين كفاءة تدفقات البيانات الحالية ودعم تدفقات البيانات الجديدة وإجراءات ضمان الجودة / ضبط الجودة لقضايا أفق 2020 المطورة ذات الصلة. كما ستساهم حزمة العمل هذه في الأعمال المتصلة بإنتاج البيانات بشكل منهجي في الهدف 1 من برنامج مجموعة عمل المراجعة والرصد في أفق 2020 للأعوام 2015 – 2020[22].

الأنشطة التي سيتم تنفيذها بموجب حزمة العمل هذه ستكون ما يلي:

- بناء قدرات وطنية (من خلال ورشة عمل فنية واحدة على الأقل في كل دولة تتصدى للأعمال المنهجية حول إنتاج البيانات، وعقد ورشة عمل إقليمية حول نواحي تناغم البيانات ـ وفقاً لالتزام الدول بذلك، ودعم الخبراء) تستهدف الشركاء من الهيئات والمؤسسات الإحصائية حول إنتاج ومنهجية وتناغم البيانات وجودتها.
- تحضير وتوفير المساعدة الفنية، والوثائق الإرشادية / المنهجية ودعم المساعدة الفنية إلى الخبراء في الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية.
- تبادل الخبرات عبر الزيارات إلى دول الإتحاد الأوروبي / الأعضاء في شبكة EIONET وحضور ورش عمل إقليمية مع مشاريع / فعاليات منفذة حالياً ومع الشركاء المعنيين (مثل مكتب الأمم المتحدة للإحصاءات، أنظمة المعلومات الأورومتوسطية، وغيرها).
- تقديم المساعدة الفنية إلى خبراء الإحصاءات الوطنيين على شكل جلسات وورش تدريب حول النماذج المعتمدة في الاتحاد الأوروبي في إعداد آليات متعددة المؤسسات على المستوى الوطني لتطوير وإدارة المؤشرات (حزمة العمل 2) وتدفقات البيانات ذات الصلة (حزمة العمل 4).

المخرجات:

- تقارير ورش عمل
- تقارير مهمات المساعدة الفنية من الدول ومن الفعاليات الإقليمية المنظمة
- إنتاج وثائق إرشادية / منهجية (عدد 4 على الأقل).

[22] الهدف 1 من برنامج مجموعة عمل المراجعة والرصد في أفق 2020 للأعوام 2015 – 2020 ينص على: "تعزيز نظم المعلومات المثلى التي تسمح الإنتاج المنهجي للتقارير ومشاركة البيانات المستندة إلى مؤشرات".

حزمة العمل رقم 4: إدارة البنية التحتية والبيانات

يتم التركيز هنا على أمور إدارة البنية التحتية والبيانات المطلوبة لتطوير مزيد من دعائم البنية التحتية لمشروع نظام المعلومات البيئة المشتركة على المستويْن الوطني والإقليمي. تهدف الأنشطة المتوقعة إلى دعم تطوير وإدامة تدفقات البيانات في المتوسط من قبل كل من الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة / خطة عمل المتوسط، وربما من مكتب الإحصاءات الأوروبي، ومن شركاء إقليميين آخرين ذوي الصلة حسبما يلزم، إضافة لتطوير مجموعات بيانات مرجعية، والوثائق الإرشادية الضرورية من أجل دعم تبادل البيانات.

ستعمل حزمة العمل هذه على إدامة وتحسين كفاءة تدفقات البيانات الحالية (بما فيها معلومات خفض تلوث البيئة) ودعم إيجاد تدفقات جديدة للبيانات وإجراءات ضمان الجودة / ضبط الجودة لمؤشرات أفق 2020. سوف تعزز حزمة العمل تطوير وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات (البنية التحتية للبيانات، الحوسبة، أدوات التقارير (Reportnet / InfoMAP) وإقامة إدارة مناسبة لمؤشرات وخدمات بيانات أفق 2020. إن هذه الفعالية مرتبطة بشكل وثيق مع حزمة العمل 1 (تنمية محددة للدولة)، ومع حزمة العمل 2 (لنظام إدارة المؤشرات وخدمات البيانات، ومع حزمة العمل 3 (بيانات المدخلات، خط الأساس)، وكذلك مع التنسيق الكلي (حزمة العمل 6) لضمان التكامل المناسب مع مستجدات نظم المعلومات الأخرى (مثل: منصة المياه، منصة التغير المناخي، وغيرها) وعمليات التقارير على المستوى العالمي (مثل النظرة البيئية العالمية). كما ستعمل حزمة العمل هذه بالمساهمة تجاه الأعمال المتعلقة بتدفقات البيانات، ونظم تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى إدارة المؤشرات وخدمات بيانات الهدف 1 في برنامج مجموعة عمل المراجعة والرصد لمبادرة أفق 2020 للأعوام 2015-2020 (لطفاً أنظر الحاشية رقم 17 والحاشية رقم 21).

الأنشطة التي سيتم تنفيذها بموجب حزمة العمل هذه ستكون ما يلي:

- تقديم الدعم الفني لتأكيد إدماج أفضل للبيانات والمعلومات في البنية التحتية الإقليمية (Reportnet, InfoMAP) مما يساعد في تدفقات بيانات منتظمة في مناطق مشروع أفق 2020 وفي عمليات تقارير وتقييمات الوكالة الأوروبية للبيئة / خطة عمل المتوسط، ومبادلة خبرات الاتحاد الأوروبي حول مستجدات سياسة البيانات الأخيرة، وحول بروتوكولات تبادل البيانات الموجودة.
- تقديم دعم الخبرات الفنية لمزيد من تطوير أدوات سجل الإفراج وخفض التلوث الإلكتروني لتأكيد توافقه بالكامل (من حيث التطبيقات الإلكترونية المستخدمة وأدوات التقارير على المستوى الوطني) وبما يتوافق مع متطلبات برنامج التقييم والسيطرة على التلوث البحري في إقليم المتوسط من أجل موازنات الأساس الوطنية وخطط العمل الوطنية. إن البرامج التجريبية لسجل الإفراج ونقل التلوث في الدول

الست في جنوب الجوار الأوروبي بموجب مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة ستكون أساس أي أعمال لاحقة، حيث يمكن السعي لتغطية عدد قطاعات وصناعات أوسع، وربما شمول القطاع الخاص أيضاً.

- عقد ورش عمل / اجتماعات إقليمية (مرة واحدة سنوياً تقريباً حول البنى التحتية / نواحي مشتركة مرتبطة مع تناغم مشاركة البيانات، وضمان الجودة / ضبط الجودة، وتبادل البيانات.
- نقل نماذج من الاتحاد الأوروبي / شبكة EIONET في إعداد تطبيقات إلكترونية وأدوات تقارير حول إدارة البيانات وخدمات البيانات.

المخرجات:

- تقرير رصد سنوي حول إدارة مؤشرات وخدمات بيانات أفق 2020.
- محاضر اجتماعات توثق التقدم المتحقق في الدول وتناغم مشاركة البيانات وتبادلها، وأدوات ونماذج تقارير، إضافة إلى أمور ضمان الجودة / ضبط الجودة.
- تقرير عن ورش العمل الوطنية في كل دولة شريكة في دول جنوب الجوار الأوروبي حول النماذج التجريبية لسجل الإفراج ونقل التلوث لتشمل مزيد من الصناعات والمواد الكيماوية.
- تحديث إرشادات سجل الإفراج ونقل التلوث في الفعاليات الإقليمية المتخصصة، ربما مباشرة بعد اجتماع برنامج تقييم ورصد التلوث البيئي في إقليم المتوسط.
- إعداد جرد / كتالوج الممارسات المثلى لسجل الإفراج ونقل التلوث في إقليم جنوب الجوار الأوروبي كجزء من قاعدة المعرفة المجمعة.

حزمة العمل رقم 5: الاتصال والإشهار

يهدف العمل وفق هذه الحزمة إلى تنفيذ نشاطات وأهداف خطة الاتصال والإشهار، والتي هي جزء مكمل لمقترح المشروع.

هدف حزمة العمل هذه هو ترويج إبراز ونشر أنشطة المشروع على المستويات الأوروبية والإقليمية والوطنية. وبهذا العمل، سيتم ضمان وجود ربط وثيق ما بين أنشطة الاتصال الخاصة بالوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط، ومطابقة تنفيذ المشروع مع منتجات وتقييمات الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط الأخرى ذات الصلة. كما أن أية

أنشطة ترويجية أخرى سيتم تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع خبراء الاتصال / العلاقات العامة المحددين لدى السلطات الوطنية في الدول الشريكة.

الأنشطة التي سيتم تنفيذها خلال الفترة الزمنية المحددة في خطة الاتصال والإشهار ستكون ما يلي:

- تنظيم عقد وإقامة فعاليات عالية المستوى (ربما مباشرة بعد اجتماعات اللجنة التوجيهية لمبادرة أفق 2020 أو اجتماعات أي مجموعة فرعية للمبادرة).
- تحديد، بالتعاون مع إدارة التنمية في الاتحاد الأوروبي، أية فعاليات معينة يتم فيها إبراز مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة (بشكل منتظم).
- تنظيم نشاط ترويجي وطني (واحد على الأقل) في كل دولة شريكة (مع دعوة المجتمع المدني) على أعلى مستوى ممكن بالتوافق مع فعاليات إدارة التنمية في الاتحاد الأوروبي وذلك لزيادة إبراز المشروع وآثاره، إضافة إلى الحصول على قبول الحاضرين للمشروع وموافقتهم على أية نشاطات اتصال وطنية أخرى (يتم شمولها في خطط العمل الوطنية)، بالتنسيق مع نقاط التواصل الوطنية وممثليات الاتحاد الأوروبي في الدولة.
- ترويج نشاطات المشروع لشركاء معنيين في الجامعات ومراكز البحوث (أيضاً بدعم من مُكوّن البحوث في مبادرة أفق 2020) وذلك لزيادة معدل إبراز المشروع وانتشاره.
- إقامة نشاطات اتصال جانبية في محافل أوروبية وإقليمية مختلفة.
- إدارة موقع إلكتروني، وإيجاد قسم للأخبار، وصياغة نشرات صحفية نصف سنوية، وإنتاج مواد ترويجية (نشرات، يافطات بأنواعها الأفقية والعمودية، وغيرها) لضمان نشر نتائج المشروع والممارسات المثلى بالشكل المناسب.
- استخدام وسائل الإعلام المتعددة لترويج نشاطات المشروع، وإشراك المجتمع المدني والجمهور في الدول الشريكة.
- إنتاج المطبوعات والمواد الترويجية المناسبة (تقارير، مواد المؤتمرات والفعاليات، وغيرها).
- ترجمة الوثائق المنهجية والإرشادية ذات الصلة بتطوير مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة إلى اللغتين العربية والفرنسية.

المخرجات:

- إنتاج وتبادل مواد اتصال حول المشروع وتوزيعها في المناسبات الإقليمية والوطنية.

- المساهمة في رفد النشرات / المعلومات الصحفية التي تنتجها جهات شريكة رئيسية أخرى في الإقليم وعلى نحو منتظم.
- تنظيم نشاطات توعية بمشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة ونشاطات جانبية أخرى على هامش لقاءات واجتماعات إقليمية و وطنية ذات صلة.

حزمة العمل رقم 6: الإدارة والتنسيق

إن العمل وفق هذه الحزمة يضمن تنفيذ أنشطة المشروع بشكل فعال وسلس ـ والتنسيق الأفقي والعمودي بين حزم العمل المختلفة وعناقيد الموضوعات، والتنسيق المنتظم مع الشركاء والمبادرات المعنية بما فيها إدارة المشروع.

- حوار وتنسيق وثيق بين فريق المشروع (الوكالة الأوروبية للبيئة ـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط).
- مجموعة إدارة المشروع على مستوى تنسيق المشروع تتألف من فريق المشروع (الوكالة الأوروبية للبيئة ـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط)، وممثلين عن الإدارة العامة لمفاوضات توسعة الجوار الأوروبي في المفوضية الأوروبية، ومديرية البيئة في المفوضية الأوروبية، وإدارة الشؤون الخارجية الأوروبية، وهيئة الإحصاءات الأوروبية، ومركز البحوث المشتركة الأوروبية. تلتقي مجموعة إدارة المشروع مرة كل ستة شهور سواء كانت الاجتماع وجاهياً أو باستخدام مكالمات فيديو أو عبر مؤتمر فيديو.
- تتكون اللجنة التوجيهية للمشروع على المستوى الإقليمي من مندوبين اثنين من كل دولة شريكة (موظفي اتصال وطنيين معينين من دائرة البيئة ودائرة الإحصاءات في الدولة ــ ومن أجل ضمان الاستمرارية، فإنه من المفضل أن تقوم كل دولة بتكليف نفس الشخص الذي كان يعمل كنقطة اتصال للمشروع في المرحلة الأولى)، إضافة إلى شركاء رئيسيين ذوي صلة من منظمات دولية.
- شبكات خبراء / موضوعات إقليمية، مشابهة لهيكلية شبكة EIONET لدعم العمل في مجالات الموضوعات ذات الأولوية. ومن الممكن تأسيس مجموعات عمل متخصصة حسب الحاجة (مثل مجموعة عمل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والبيئة التي تشكلت خلال مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لدول جنوب الجوار الأوروبي).

- إجراء حوارات وتنسيق منتظم مع مجموعة تنسيق مبادرة أفق 2020 والمجموعات الأخرى ورؤسائها.
- إجراء حوارات وتنسيق منتظم مع شبكة EIONET من خلال مجموعة تنسيق المتوسط.
- التكامل مع الفعاليات والمبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة (الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي وجهات مانحة أخرى).

2-4 عناقيد الموضوعات

عنقود موضوعات 1: المياه

يغطي عنقود الموضوعات هذا كلاً من المياه الداخلية والساحلية والبحرية، والمياه العذبة والمياه العادمة، والنواحي الكمية والنوعية. ولمتابعة العمل الذي تم إنجازه في المرحلة الأولى، سيتم توجيه اهتمام خاص للتعامل مع نطاق خاص في مبادرة أفق 2020، تحديداً الحوض الهيدرولوجي للنهر والمناطق الساحلية حيث يتم التعامل مع الموضوعين اعتماداً على الموضوع المعني. إن عنقود الموضوعات هذا مرتبط بشكل وثيق مع الجهود والمبادرات الإقليمية الجارية المبذولة في مجال المياه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط لتنفيذ الخطة الإقليمية الحالية حول معاجة النفايات العادمة، ومستويات التلوث ونواحي مراقبة الرصد بما فيها إدارة المياه (Plan Blue البيئة والتنمية في المتوسط)، نظام المعلومات الأورومتوسطي EMWIS، آلية دعم الإدارة المتكاملة للمياه المستدامة SWIM، و MWKP) وسوف تساهم وتكمل تلك المبادرات حسبما يلزم، وخاصة في دعم تعزيز إحصائيات وبيانات المياه (حزمة العمل 3)، نظم معلومات المياه (حزمة العمل 1 وحزمة العمل 4)، إضافة إلى الاشتراطات المحددة في معاهدة برشلونة (المُغذيات، رصد الملوثات، نهج النظام البيئي). وسيكون التركيز على صقل المؤشرات الحالية (المؤشرات 3 و 4 و 5) بالتوازي مع استكشاف نواحي جديدة ضمن نطاق أفق 2020 (مصادر تلوث غير محددة، الملوثات)، وربطها مع برامج الرصد المتكاملة في مراجعة نهج النظام البيئي وخطط العمل الوطنية. ومن حيث التقييم، فإن على احتياجات التقييم أن تدفع بأنشطة ذات صلة بالبيانات باستخدام المحاسبة البيئية كإطار عمل.

عنقود موضوعات 2: النفايات

يغطي عنقود الموضوعات هذا كلاً من النفايات البلدية والنفايات الصناعية، بما فيها النفايات المنزلية والنفايات الخطرة. وكما تمت الإشارة إليه في عنقود الموضوعات 1، يجب إيلاء الاهتمام إلى النطاق المحدد

في أفق 2020، على وجه الخصوص المناطق الساحلية والمدن الساحلية. واستناداً إلى الدروس المستفادة من التعاون بموجب مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لدول جنوب الجوار الأوروبي، سيتم التركيز لتعزيز قواعد المعرفة (البيانات والإحصائيات، رصد التقدم، والتقييمات) وعلى وجه الخصوص تغطية القطاع غير الرسمي، تدفقات المواد، رمي النفايات البحرية، والاشتراطات بموجب الخطط الإقليمية للانتاج والاستهلاك المستدام. وسيتم تنسيق أنشطة هذا العنقود بشكل وثيق مع عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط في تنفيذ الخطة الإقليمية للنفايات البحرية والخطة الإقليمية للانتاج والاستهلاك المستدام، إضافة إلى خطة التحول نحو أنماط الانتاج والاستهلاك المستدام في المتوسط SWITCH-Med، والشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات حول النفايات الصلبة SWEEP-Net، وآلية دعم بناء قدرات أفق 2020 لضمان تكاملية النشاطات.

كما سيتم اختبار طرق جديدة لتقييم موضوعات النفايات بشكل أفضل، والتعامل مع القطاع غير الرسمي، النفايات البحرية، منع التلوث، والنفايات وحسابات تدفقات المواد. وسيتم إعادة صقل المؤشرات الحالية (المؤشر 1 والمؤشر 2) إضافة إلى استكشاف مؤشرات أخرى (ذات صلة بمؤشرات برنامج تقييم ومراقبة التلوث البحري في المتوسط MEDPOL - والنفايات الخطرة، ورمي النفايات البحرية). وبالنسبة للنفايات البحرية، لا تزال الحاجة موجودة لتطوير مؤشرات نهج النظام البيئي، لتستخدم كأساس مرجعي، وسيقوم هذا العمل على استخدام / تطوير مؤشرات لدعم تنفيذ متطلبات رصد المادة 21 من الخطة الإقليمية للنفايات البحرية.

وسوف يتم إيلاء رعاية هامة لدعم بناء هياكل المراكز المرجعية للنفايات في الدول (تم اختبار بعض النواحي بموجب مشروع نظام المعلومات البيئية في الأردن) من أجل تقديم دعم أفضل لعملية التأسيس المشترك للمعلومات والمعرفة بشكل كلي.

عنقود موضوعات 3: الإنبعاثات الصناعية

سوف يغطي عنقود الموضوعات هذا الإنبعاثات إلى كل من الهواء، والمياه، والتربة. وتكون الملوثات والمقاييس المشمولة متوافقة مع معاهدة برشلونة ومتطلبات أفق 2020. إن هذا العنقود متصل بشكل وثيق مع العمل المُنجز بموجب معاهدة برشلونة ومجموعة التقارير الحالية (بروتوكول الملوثات مصدرها من التربة LBS والخطط الإقليمية، ونهج النظام البيئي، وبرامج سجل الإفراج ونقل التلوث التي تم تطويرها بموجب برامج التعاون السابقة)، ومقدرة الدول على إنتاج ومشاركة البيانات والمعلومات حول الانبعاثات الصناعية. واستناداً إلى الدروس المستفادة من المرحلة السابقة، فإن هناك طلباً متزايداً للحصول على الدعم الفني

لنشاطات هذا العنقود ـ سواء في الإنتاج (قدرات رصد الدول بما فيها التوسع في سجل الإفراج ونقل التلوث)، والتعامل مع البيانات ومن ثمّ تفسير وإنتاج المؤشرات والتقييم. ويتم إيلاء اهتمام لدعم توسيع قاعدة المعرفة لهذا الموضوع (رصد / سجل الإفراج ونقل التلوث، المؤشرات والتقييم) والتصدي بشكل أفضل لكافة العناصر (الهواء والماء والتربة ـ لم يتم شمول التربة في المرحلة الأولى)، مع محاولة ضمان مشاركة أعلى للصناعات في المشروع. حيث تستطيع الدول التي شاركت في مشاريع تجريبية في مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لدول الجوار الأوروبي أن تتبادل خبراتها مع أطراف أخرى ضمن محور تبادل خبرات "جنوب ـ جنوب".

وسوف يتم إعادة صقل المؤشر المرتبط بالإنبعاثات الصناعية (المؤشر 6) لكي يناسب بشكل أفضل مدخلات برنامج تقييم ومراقبة التلوث البحري في إقليم المتوسط MEDPOL وخطط العمل الوطنية ومتطلباتها (إدخال ملوثات جديدة، مصادر غير محددة، منع التلوث، النفايات الخطرة)، وتجربة طرق جديدة لتقييم الانبعاثات الصناعية.

عنقود موضوعات 4: الموضوعات المشتركة / المُستعرضة

يهدف عنقود الموضوعات هذا (كما تم ذكره في القسم 2 مع وزن أقل من حيث العمل والموارد التي يتم حشدها مقارنة مع عناقيد الموضوعات الثلاثة السابقة) لتأكيد التكاملية والإندماج الكافي للمستجدات على مدى السنوات القادمة في مجالات مثل التكيّف مع التغير المناخي وهشاشته، الإنتاج والاستهلاك المستدام، الأهداف التنموية المستدامة، المحاسبة البيئية ـ من أجل إدامة صورة شاملة لمبادرة أفق 2020 في سياقها الواسع والتصدي لمشكلة التلوث بطريقة أكثر تكاملية.

ويكون تركيز عنقود الموضوعات هذا على ضمان اندماج جهود آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشتركة في المشاريع والمبادرات أخرى التي تسمح استخدام البيانات والمعلومات وإنتاج التقييمات ذات الصلة بحيث تساهم في تعزيز قاعدة المعرفة للمتوسط. وفي مجال التغير المناخي، فإنه من المنظور تطوير وتوضيح مؤشرات هشاشة التغير المناخي والتعامل معها بتكاملية مع مشاريع / مبادرات جارية أخرى (مشروع Clima-South، ومشروع إطار عمل شراكة المتوسط للتغير المناخي MedICIP). سيتم ضمان وضع روابط مناسبة مع خطط عمل مراكز النشاطات الإقليمية والمؤشرات المقترحة، إضافة إلى استراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة 2 وتطوير الأهداف التنموية المستدامة. وسيتم إيلاء اهتمام لتضمين النتائج ذات الصلة للمشاريع والمبادرات الأخرى التي تغطي قضايا ذات طبيعة مشتركة مع عملية المؤشرات والتقييم

(حزمة العمل 2) وتطوير تدفقات البيانات ونظم المعلومات على المستويَيْن الوطني والإقليمي (حزمة العمل 1 وحزمة العمل 4).

5- المنهجية

في تصميم المشروع الحالي، يعتبر كل من إطار العمل المفاهيمي سلسلة التقارير MDIAK[23] (الرصد والبيانات والمؤشرات والتقييمات والمعرفة) وإطار العمل التحليلي DPSIR[24] (القوة المحركة، الضغوط، والحالة، والأثر، والاستجابة) واللذيْن طورتهما الوكالة الأوروبية للبيئة هما أداتان مفيدتان للاستخدام. تدعم سلسلة التقارير MDIAK التحليل على أساس المعلومات المستخدمة في التقييمات، وفيما إذا كان بالإمكان تتبعها ـ وهي مسألة تؤثر في المصداقية. وفي ذات الأثناء، فإن إطار عمل DPSIR يساعد في توضيح نطاق التقييم ودرجة تكامل التقييمات بين سلسلة السبب والأثر، أو التركيز على نحو ضيق، على سبيل المثال، على أوصاف بسيطة لحالة البيئة. ومن أجل استخلاص المعرفة ذات الصلة لإجراء التقييمات التي تتأثر بالمؤشرات والبيانات الموثوقة. لقد تحولت الوكالة الأوروبية للبيئة لاعتماد إطار عمل MDIAK إنما بترتيب عكسي.

لقد تم حتى الآن تطبيق العديد من النماذج، تم تجربتها بموجب مشاريع نظم المعلومات البيئية المشتركة لدول جنوب الجوار الأوروبي، وذلك لاستقطاب واكتساب طيف واسع من الخبرات لتقديم المساعدة الفنية إلى الدول. ويشمل ذلك: زيارات خبراء (بمشاركة شبكة EIONET)، ومساعدة لتقديم التوجيه والإرشاد حول عمليات منشؤها وطني و/أو إقليمي (مثل تقديم توجيه، ودراسات مكتبية، مراجعة وثائق)، رحلات دراسية وزيارات عمل إلى الوكالة الأوروبية للبيئة، شبكات شبيهة بـ EIONET و/أو هيئات وطنية ذات صلة في دولة توجد شبكة EIONET فيها، وتدريب عملي متخصص مباشر حول مسائل مشمولة بهذا النشاط.

يجب أن يضمن الدعم الداخلي المعتمد في الدولة عملية إقليمية سلسة شاملة تأخذ بالاعتبار وتراعي نقاط القوة ونقاط الضعف لكل دولة على حدة لإشراك وتقديم النتائج المتوقعة مع زيادة في الجودة.

5-1 طريقة تنفيذ المشروع

[23] سلسلة التقارير MDIAK هي: الرصد والبيانات والمؤشرات والتقييم والمعرفة تهدف إلى تحديد والتمييز بين الأنواع المختلفة من المعلومات المطلوبة تحديداً للدول لتقديم تقارير دعماً لعملية السياسة.

[24] إطار العمل التحليلي DPSIR (القوة المحركة، الضغط، الحالة، الأثر، والاستجابة) يستخدم لهيكلة التفكير بشأن العلاقة المتبادلة ما بين البيئة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من أجل المساعدة في تصميم التقييمات، وتحديد المؤشرات، وتبادل النتائج، إضافة إلى دعم تحسين الرصد البيئي وجمع المعلومات.

تستند أنشطة المشروع على المشاركة الواضحة والتزام الدول المستفيدة للانخراط أكثر في بناء نظام معلومات بيئية مشتركة وترويج مبادئه في مجال صنع القرارات البيئية. وسوف يتحقق ذلك عبر تطوير خرائط طريق / خطط عمل وطنية ذات معالم واضحة ونشاطات على مستوى الدولة تكون نتائجها قابلة للقياس وتم الاتفاق عليها مسبقاً من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين الوطنيين. وسيتم الرجوع إلى رسائل النوايا ومذكرات التفاهم الموقعة سابقاً ما بين الوكالة الأوروبية للبيئة وكل دولة معنية كلما كان ممكناً.

إن طريقة التنفيذ المقترحة هي، من جهة، لاستخدام نموذج تشبيك الوكالة الأوروبية للبيئة / شبكة EIONET كنموذج متبع لاستمرار بناء نظام المعلومات البيئية المشتركة. لقد تم تصميم شبكة EIONET لتكون شبكة مستدامة ومستقرة لتبادل التقارير من خلال نقاط اتصال وطنية ومراكز مرجعية موضوعية وطنية يتم تكليفها بإعداد تقارير حول موضوعات بيئية محددة نيابة عن الدولة. ومن جانب آخر، فإن هذا العمل سيتم تنفيذه من خلال شراكة متوازنة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط، حيث يكون هناك إندماج أفضل مع شبكة خطة عمل المتوسط وهيكلية الإدارة فيها من أجل تحقيق إدماج وتوافق فعال للمعرفة وصنع القرار البيئي في المتوسط.

وبالبناء على الخبرة المكتسبة من التعاون في المرحلة الأولى لمشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة (2010 - 2015)، فإن تسمية شخصين ـ أحدهما من هيئة البيئة والثاني من هيئة الاحصاءات (مشابه أيضاً للتعاون مع مشروع الإحصاءات المتوسطي MEDSTAT) قد أثبت نجاح وفعالية هذا الأسلوب. وبوجود تعاون متين مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط خلال المرحلة الثانية من عمر المشروع، ومن أجل السماح بتنسيق واندماج أفضل مع هيكل الإدارة وشبكات خطة عمل المتوسط والاتحاد من أجل المتوسط / أفق 2020، فإنه سيتم الإبقاء على نموذج وجود اثنين من نقاط الاتصال للمشروع. وهذا يسمح أيضاً بإدامة الحوار والتنسيق الوثيق على المستوى الوطني. ويجب تمييز ترتيبات تخصيص شخصين كنقطة اتصال للمشروع والمشاركة في توجيه تنفيذ المشروع عن أية ترتيبات أو آليات تنسيق أخرى متفق عليها على المستوى الوطني لدعم الهدف النهائي والذي قد يؤدي إلى تشكيل لجنة أو لجان أو مجموعة أو مجموعات نظم معلومات بيئية مشتركة. إن تأسيس روابط مع خبراء معنيين في وزارات أخرى أو هيئات ومؤسسات وطنية أخرى حول مجالات موضوعات محددة تعتبر خطوة نحو تأسيس شبكة مراكز مرجعية وطنية على مستوى الدولة[25]، مما يعزز نقاشات الخبير على مستوى الدولة وبالتالي يدعم تبادل معارف الخبراء مع نظرائهم في الجهات الشريكة في الاتحاد الأوروبي.

[25] المراكز المرجعية الوطنية هم شركاء رئيسيون في شبكة EIONET (http://www.EIONET.europa.eu/partners) تغطي خبيراً أو عدداً من الخبراء في المؤسسات البيئية الوطنية، وتقوم بشكل منتظم بجمع أو تزويد البيانات البيئية على مستوى الدولة، و/أو تمتلك المعارف المعنية حول قضايا بيئية محددة أو ترصد أو تعمل نماذج عنها، ويتم ترشيح هؤلاء الأشخاص / المنظمات وتمويل نفقاتهم من قبل الدولة للعمل في مجالات موضوعات معينة متفق عليها مع الوكالة الأوروبة للبيئة.

وبموجب المشروع الحالي، فإن إمكانية تقديم دعم مباشر إلى الدول الشريكة في جنوب الجوار الأوروبي موجودة على شكل مساعد وطني يكون مقره قريباً من نقاط الاتصال المعينين في الدول ويتم تمويل نفقاته من قبل المشروع طيلة مدة المشروع، وفي الوقت ذاته الموافقة على آلية تسليم فوري لهذه المهمة إلى منظمة / مؤسسة وطنية. ويخضع توفير مساعد وطني على مدى التزام الدولة الشريكة، إضافة إلى إعداد والموافقة على خطة عمل وطنية. إن مثل هذا الدعم قد يكون بدوام كلي أو دوام جزئي استناداً إلى مدى الحاجة للمهام والنشاطات المحددة. وسيتم دراستها على أساس كل حالة على حدة، بما فيها الطريقة الأكثر ملاءمة لتقديم وسائل مالية لإدامة عمل المساعدين الوطنيين بموجب المشروع.

تهدف النشاطات المحددة بموجب هذا العمل (تحديداً في حزم العمل 1 إلى 4) لضمان التناغم والاندماج بين كافة دول المتوسط، وتغطي الكيانات الجيو سياسية الثلاثة (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمتوسطي، ودول غرب البلقان وتركيا، ودول جنوب الجوار الأوروبي)، مع استهداف دول جنوب الجوار الأوروبي بشكل خاص. وبالتالي سيتم السعي لتحقيق دعم التكاملية والتناغم وضمانه من خلال أنشطة الوكالة الأوروبية للبيئة / شبكة EIONET والمشروعات الإقليمية الأخرى (مثل أداة تمويل المساعدة قبل الانضمام، برنامج المساعدة الفنية وتبادل المعلومات TAIEX، ومشاريع التوأمة Twinning Projects)، إضافة إلى أنشطة المجموعة الفرعية للمراجعة والرصد في أفق 2020، والتي تغطي 22 دولة في إقليم المتوسط. وسوف يتم عقد اجتماعات سنوية خلال فترة المشروع الحالي لهذه المجموعة الفرعية.

2-5 أصحاب المصلحة والمجموعات المستهدفة

المجموعات المستهدفة الرئيسية على مستوى الدولة هي الوزارات المعنية والسلطات الحكومية وإدارات الإحصاءات المسؤولة عن جمع وإنتاج ونشر البيانات والمعلومات البيئية. ولضمان التنفيذ والتنسيق المناسبيْن لأنشطة المشروع بما يتوافق مع الممارسات المتبعة بموجب مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لدول جنوب الجوار الأوروبي، يتم تكليف شخصين اثنيْن من كل دولة شريكة ليكونا موظفيْ الارتباط الوطني بحيث أن الأول يتبع وزارة البيئة والثاني يتبع سلطة الإحصاءات (أو إعادة تكليف من كان مشاركاً في المرحلة الأولى). وفي بداية العمل، تعتبر النقاشات التي تتم مع كل دولة شريكة حول تصميم دعم داخل الدولة والنشاطات التي سيتم شمولها في خارطة الطريق الوطنية إحدى المهام الواجب القيام بها. ويتم الربط مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط وبرنامج تقييم ومراقبة تلوث المتوسط ومع نقاط الاتصال لضمان استمرار أنشطة التعاون. وفي الوقت ذاته من أجل تأكيد الاندماج المتوقع للنشاطات وتكاملها مع الجهود المستثمرة الأخرى، فإن مشاركة نقاط اتصال / منسقين آخرين للمشاريع والمبادرات الإقليمية

(مثل أفق 2020، برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط ومكوناتها (برنامج تقييم ومراقبة التلوث في المتوسط MEDPOL، برنامج مركز المعلومات والاتصال الإقليمي في إيطاليا (INFO/RAC ، وبرنامج مركز المعلومات الإقليمي في فرنسا Plan Blue) ، ومشروع MCSD، ومشروع إدارة المياه المتكاملة المستدام SWIM، ومشروع إدارة المعلومات الأورومتوسطي / فرنسا EMWIS، والشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في النفايات الصلبة في دول المشرق والمغرب SWEEP-Net) هي في محور تنفيذ المشروع.

وإضافة إلى التواصل الوثيق مع وزارات البيئة ومع هيئات الإحصاءات الوطنية، سيكون هناك تواصل مع كل من الوزارات / المؤسسات / السلطات المعنية عن المياه، والزراعة، والسياحة، والصناعة، والطاقة، والنقل، والتنمية الإقليمية، والاقتصاد، والصحة العامة / الأوبئة، والشؤون الدولية، والمالية حسبما يلزم. وحيثما يكون ملائماً لغرض العمل، فإنه سيتم إشراك أصحاب المصلحة من السلطات والجهات الفرعية على مستوى الدولة أو الولايات أو المدن (المحافظات، والمقاطعات والبلديات وغيرها) وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث والجمعيات والاتحادات المهنية المختلفة ذات الصلة (غرفة التجارة والصناعة، الزراعة العضوية، التراث الثقافي، السياحة البيئية، وغيرها) والمتخصصين الإعلاميين. وسيتم عقد فعاليات وورش عمل في إطار عمل المشروع تهدف إلى إشراك أصحاب المصلحة في الموضوعات المستهدفة، إضافة إلى إشراك شركاء آخرين في نشر المعلومات البيئية، وتنظيم فعاليات تعليمية وتدريبية ذات صلة بدمج البيانات البيئية.

سوف تتم استشارة وإعلام المفوضيات الأوروبية في دول جنوب الجوار الأوروبي حول نشاطات المشروع.

3-5 إدارة المشروع

تكون هيكلية إدارة المشروع لتنفيذ نشاطاته على النحو التالي:

- على المستوى الإقليمي، تجتمع اللجنة التوجيهية مرة كل سنة لتقديم الإرشاد والتوجيه لتنفيذ المشروع على المستوى الإقليمي مع مراعاة الأنشطة والمستجدات الخاصة بالدولة. تتألف اللجنة التوجيهية من مُمثلَيْن اثنيْن / مندوبيْ اتصال وطنييْن للمشروع عن كل دولة شريكة، والمفوضية الأوروبية، وفريق المشروع، إضافة إلى الشركاء الرئيسيين من المنظمات الدولية. وكلما كان ذلك ممكناً، تعقد اللجنة التوجيهية اجتماعاتها مباشرة بعد الاجتماعات الإقليمية و/أو الرئيسية الأخرى، مثل اجتماعات شبكة EIONET.

- وعلى المستوى الوطني، يتم تأكيد تنفيذ المشروع من خلال نقاط الاتصال الوطنية من الهيئات الحكومية المعنية (في مجالات البيئة والإحصاءات)، مع مجموعات العمل المشكلة على مستوى المؤسسات، ما أمكن. يتم تعزيز التنسيق الوطني من قبل المساعد الوطني المتخصص، كما هو مذكور في القسم 5-1 أعلاه. ويرحب المشروع، كلما كان مناسباً، بتشكيل هيكلية إدارية وطنية رسمية (مثل: لجنة وطنية لنظام معلومات بيئية مشتركة) تجتمع بشكل منتظم (ربما مرتين سنوياً).

ومن أجل تحقيق التكامل مع أعمال الرصد والتقييم المنتظمة التي تمت في دول شمال المتوسط (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، كرواتيا، سلوفانيا، قبرص ومالطا)، يتم التأكد من التفاعل / التبادل المنتظم ـ إلى أبعد مدى ممكن ـ مع ممثلي كافة دول المتوسط، بما في ذلك دول غربي البلقان وتركيا. ويعقد ذلك إما من خلال تقاشات تجرى مباشرة بعد اجتماع نقاط الاتصال الوطنيين / شبكة EIONET و/أو ضمن مجموعة الرصد والمراجعة لمشروع أفق 2020 (يمكن أن تنظم مرة أو مرتين مع اجتماعات شبكة EIONET).

5-4 رصد التقدم

يتم التأكد من رصد التقدم المتحقق من خلال الاجتماعات أو المباحثات المنتظمة لمجموعة الإدارة، والاجتماعات السنوية للجنة التوجيهية للمشروع، وورش العمل والمناسبات الوطنية. ويتم توثيق ذلك التقدم الحاصل في تقارير تُرفع إلى المفوضية الأوروبية (المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات توسعة الاتحاد).

5-5 الإشهار

يتم اتباع تعليمات الاتصال والإشهار المعتمدة في الاتحاد الأوروبي في كافة نشاطات المشروع، سواء من حيث مخرجات المشروع، الموقع الإلكتروني، المطبوعات، وثائق الاجتماعات ومواد الاتصال الخاصة بالوكالة الأوروبية للبيئة وكافة شركائها، إضافة إلى الفعاليات في الدول. وبمراعاة طبيعة العمل وتنفيذه بشراكة متوازنة ما بين هيئة أوروبية (الوكالة الأوروبة للبيئة) وهيئة أممية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط)، فإن نشاطات الاتصال والإشهار يجب أن تراعي وتبني على طيف واسع من النشاطات والبرامج الإقليمية.

6- مدة المشروع

المدة المقررة لهذا المشروع أربع سنوات تبدأ من 1 شباط / فبراير 2016 وتنتهي في 31 كانون ثاني / يناير 2020 مع مرحلة استهلالية مدتها ستة شهور (شباط/فبراير - تموز/يوليو 2016).

قائمة المختصرات

BP/RAC	مركز النشاطات الإقليمية / فرنسا
CEDARE	مركز البيئة والتنمية لإقليم الدول العربية وأوروبا
CP/RAC	مركز النشاطات البيئية للإنتاج الأنظف
DG ESTAT	المديرية العامة للإحصاءات الأوروبية في المفوضية الأوروبية
DG ENV	المديرية العامة للبيئة في المفوضية الأوروبية
DG NEAR	المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسعة
DPSIR	القوى الدافعة ـ الضغوط ـ الحالة ـ التأثيرات ـ الاستجابة
EcAp	نهج النظام البيئي
EEA	الوكالة الأوروبية للبيئة
EEAS	إدارة العمل الخارجي الأوروبي
EIB	البنك الأوروبي للاستثمار
EIONET	الشبكة الأوروبية للمعلومات والمراقبة البيئية
ENI	أداة الجوار الأوروبي
ENP	سياسة الجوار الأوروبي
ETC	مركز الموضوعات الأوروبي
EU	الاتحاد الأوروبي
EUWI	المبادرة الأوروبية للمياه
GEO	النظرة الكونية للبيئة
GEO	مرصد الأرض الكوني
GEOSS	نظام مرصد الأرض الكوني للأنظمة
GMES	المرصد الكوني للبيئة والأمن
H2020	مبادرة أفق 2020
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IFIs	مؤسسات مالية دولية
IMAP	البرنامج المتكامل للرصد والتقييم
IMS	دائرة إدارة المؤشرات / الوكالة الأوروبية للبيئة
INFO/RAC	مركز النشاطات الإقليمية للمعلومات والاتصال / إيطاليا
INSPIRE	البنية التحتية للمعلومات المكانية في أوروبا
JRC	المركز الأوروبي للبحوث المشتركة
LAS	جامعة الدول العربية
MAP	خطة عمل المتوسط
MDIAK	سلسلة التقارير: رصد ـ بيانات ـ مؤشرات ـ تقييمات ـ معرفة
MED	إقليم المتوسط
MEDPOL	برنامج تقييم ورصد التلوث البحري في إقليم المتوسط
MEHSIP	برنامج استثمار المناطق الساخنة في المتوسط
MEHSIP-PPIF	برنامج استثمار المناطق الساخنة في المتوسط ـ مرفق تحضير وتنفيذ المشروع
MSFD	قانون إطار عمل الإستراتيجية البحرية
MSSD	استراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة

NAPs	خطط العمل الوطنية
NBBs	موازنات خط الأساس الوطنية
NEIS	نظام المعلومات البيئية الوطني
NGOs	منظمات غير حكومية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PAP/RAC	برنامج الأعمال ذات الأولوية في مركز النشاطات الإقليمي / كرواتيا
PRPI	محور استثمارات خفض التلوث ومنع التلوث في مبادرة أفق 2020
QA/QC	ضمان الجودة / ضبط الجودة
RCCAF	إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي
Reportnet	البنية التحتية لدعم وتحسين تدفقات البيانات والمعلومات في الشبكة البيئية
REMPEC	المركز الإقليمي للاستجابة للتلوث البحري الطارىء للمتوسط / مالطا
RMR	المجموعة الفرعية للمراجعة والرصد والبحوث
WP	حزمة العمل
SCP/RAC	مركز الأنشطة الإقليمي للإنتاج والاستهلاك المستدام / اسبانيا
SDGs	الأهداف التنموية المستدامة
SPA/RAC	مركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المحمية / تونس
SEIS	نظام المعلومات البيئية المشتركة
SOER	تقرير حالة البيئة
SWEEP-Net	الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات حول النفايات الصلبة في دول المشرق والمغرب
SWIM	إدارة المياه المتكاملة المستدامة
SWITCH Med	برنامج التحول نحو أنماط الانتاج والاستهلاك المستدام في المتوسط
TC	عنقود موضوعات
ToR	شروط مرجعية
UfM	الاتحاد من أجل المتوسط
UNDP	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNEP/MAP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل المتوسط
UNSD	إدارة الأمم المتحدة للإحصاءات
WB	البنك الدولي
WFD	قانون إطار عمل المياه